الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الاستثنائية الثلاثون

الجلسة **١**

الثلاثاء، ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس المؤقت: السيد ليكتوفت . . . . . (الدانمرك)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥

البند ١ من جدول الأعمال المؤقت

افتتاح رئيس وفد الدانمرك للدورة

الرئيسة المؤقتة (تكلمت بالإنكليزية): أعلن افتتاح الدورة الاستثنائية الثلاثين للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية.

كما يعلم الممثلون، تنعقد هذه الدورة الاستثنائية عملا بالقرارات ١٩٣/٦٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ و ٢٠٠/٦٩ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ و ١٨١/٧٠ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وعملا بالفقرة ٤٥ من قرار الجمعية العامة ١٩٣/٦٧، تستعرض الدورة الاستثنائية التقدم المحرز في تنفيذ الإعلان السياسي وخطة العمل المتعلقين بالتعاون الدولي صوب وضع استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية، بما في ذلك إجراء تقييم للإنجازات التي تم تحقيقها والتحديات التي جوبهت، في إطار الاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات وغيرها من صكوك الأمم المتحدة ذات الصلة.

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت

دقيقة صمت للصلاة أو التأمل

الرئيسة المؤقتة (تكلمت بالإنكليزية): أدعو الآن الممثلين إلى الوقوف والتزام الصمت لمدة دقيقة للصلاة أو التأمل.

التزم أعضاء الجمعية العامة الصمت دقيقة للصلاة أو التأمل.

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة

(A/S-30/2)

الرئيسة المؤقتة (تكلمت بالإنكليزية): أود، وفقا للممارسة المتبعة، أن أسترعي انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقة A/S-30/2، فيما يتعلق بالمادة ١٩ من ميثاق الأمم المتحدة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما على النحو الواجب بالمعلومات الواردة في تلك الوثيقة؟

تقرر ذلك.

تضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

تعيين أعضاء لجنة وثائق التفويض

الرئيسة المؤقتة (تكلمت بالإنكليزية): تنص المادة ٢٨ من النظام الداخلي على أن تعين الجمعية العامة في بداية كل دورة، بناء على اقتراح الرئيس، لجنة لوثائق التفويض تتألف من تسعة أعضاء.

ووفقا للسوابق، ينبغي أن يكون أعضاء لجنة وثائق التفويض للدورة الاستثنائية الثلاثين هم نفس أعضاء لجنة وثائق التفويض للدورة العادية السبعين للجمعية العامة، أي الاتحاد الروسي، الأرجنتين، بربادوس، جنوب أفريقيا، الصين، كازاخستان، كوت ديفوار، النمسا، الولايات المتحدة الأمريكية.

وإذا لم يكن هناك اعتراض، سأعتبر أن لجنة وثائق التفويض تشكلت على ذلك النحو.

تقرر ذلك.

الرئيسة المؤقتة (تكلمت بالإنكليزية): وفي هذا الصدد، أود أن أوجه انتباه أعضاء الجمعية إلى مذكرة شفوية من الأمين العام مؤرخة ٤ شباط/فبراير ٢٠١٦، جاء فيها أنه ينبغي إصدار وثائق تفويض لجميع الممثلين في الدورة الاستثنائية وفقاً للمادة ٢٧ من النظام الداخلي للجمعية العامة. وأحث جميع الأعضاء على تقديم وثائق تفويض ممثليهم إلى الأمين العام في أقرب وقت ممكن.

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت

انتخاب الرئيس

الرئيسة المؤقتة (تكلمت بالإنكليزية): أدعو الآن الجمعية العامة إلى الشروع في انتخاب رئيس الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثلاثين.

وفي هذا الصدد، اقتُرح أن يُنتخب رئيس الدورة العادية السبعين، سعادة السيد ماغنز ليكتوفت ممثل مملكة الدانمرك، بالتزكية رئيساً للدورة الاستثنائية الثلاثين.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في انتخاب السيد ماغنز ليكتوفت، رئيس الجمعية العامة، رئيساً للدورة الاستثنائية الثلاثين بالتزكية؟

تقرر ذلك.

الرئيسة المؤقتة (تكلمت بالإنكليزية): أتقدم بخالص التهاني لسعادة السيد ماغنز ليكتوفت وأدعوه إلى تولي الرئاسة.

أرجو من رئيس المراسم أن يصطحب الرئيس إلى المنصة.

تولى السيد ليكتوفت رئاسة الجلسة.

بيان السيد ماغنز ليكتوفت، رئيس الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثلاثين

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشعر بالامتنان على انتخابي رئيساً للجمعية العامة في هذه الدورة الاستثنائية. وقبل أن أبدأ، أودّ أن أتقدم بخالص تعازي وتضامن الجمعية العامة مع حكومتي وشعبي إكوادور واليابان، اللتين تعرضتا لضرر شديد من جراء الزلازل المميتة خلال نهاية الأسبوع الماضي. إن قلوبنا مع جميع الذين فقدوا أحباءهم، بل وجميع الذين يعملون بجد في جهود الإغاثة.

إنه لشرف عظيم أن أرحب بجميع المشاركين في الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثلاثين بشأن مشكلة المخدرات العالمية. وأود أن أشكر الوزيرة لوده على ترؤس افتتاح هذه الدورة. كما أود أن أشكر لجنة المخدرات في فيينا على قيادة الأعمال التحضيرية لهذه الدورة الاستثنائية. وأنوه بالالتزام والمشاركة من الجميع مما أسفر عن الوثيقة المعروضة علينا اليوم (انظر A/S-30/4).

عندما يرى الشباب تدهور صحتهم وتلاشي فرص حياتهم وتفكك أسرهم؛ وعندما يتعرض الذين يلتمسون العلاج للوصم أو التمييز ضدهم، ويجري تهميش المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ وحين يعاني المزارعون الفقراء لإيجاد مصادر بديلة للدخل وتواجه الشعوب الأصلية تحديات لممارساتها المستمرة منذ قرون؛ وعندما يجني المجرمون المنظمون أرباحاً طائلة، ويجتذبون الشباب المحرومين، ويستولون على المجتمعات المحلية ويدمّرونها؛ وعندما يُقتل السياسيون والموظفون الشجعان رمياً بالرصاص ويكون غيرهم فاسدين وجهاز الدولة برمته عرضة للانهيار؛ وعندما يُسجن الملايين بسبب الحيازة، بما في ذلك حيازة كميات صغيرة، ويُعدمُ غيرهم بسبب الاتجار؛ وعندما يؤثر العرض والطلب في المجتمعات بصورة متفاوتة وينتج عن الحلول في إحدى البلدان مشكلات في بلد آخر؛ وحين لا يتمكّن أولئك الذين يحتاجون إلى المواد الخاضعة للمراقبة للأغراض الطبية من الوصول إليها؛ وعندما يجتمع كل هذا وأكثر معاً، فإننا نواجه مشكلة المخدرات العالمية – وهي مشكلة تتطلب العمل الدولي؛ وهي مشكلة يمكن التغلب عليها.

إن وجود العديد من الممثلين الموقرين هنا اليوم ومشاركتهم هو إظهار للالتزام بالقيام بذلك تحديداً. قبل ما يزيد قليلاً على ستة أشهر، اجتمع كثير منهم في هذه القاعة ذاتها لتبني خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) وإرسال إشارة إلى الناس في كل مكان بأن التحول نحو عالم أكثر استدامة وعدلاً جار. واليوم، وإذ نضع في الاعتبار الصلات التي تربط بين المسألتين، يمكننا إيصال رسالة مشابهة، نستطيع معا أن نتصدى بفعالية أكبر لمشكلة المخدرات العالمية. ومع الانفتاح والرغبة في التعلّم، يمكننا أن نفهم بشكل أفضل ما الذي يفصل بيننا وأن نلتف حول ما يوحدنا. ويمكننا أن نبني على الإجراءات التي أثبتت نجاحها.

سنناقش في الجلسات العامة واجتماعات المائدة المستديرة والأحداث الجانبية خلال هذه الأيام الثلاثة التحديات الكبيرة المرتبطة بهذه المسألة وأفضل السبل لمعالجتها. ولا يمكن لأي مجتمع أن يدعي أنه خالٍ تماماً من العواقب الوخيمة التي تجلبها المخدرات غير المشروعة، أو أنه لا علاقة له بالأسباب الكثيرة، ولا يمكن لأي بلد أن ينكر أن معالجة هذه المشكلة هو مسؤولية عامة ومشتركة.

ومن الواضح أن هذه مشكلة ذات أبعاد كثيرة، من حقوق الإنسان إلى التنمية المستدامة، ومن الآثار الصحية إلى منظور مستعملي المخدرات، ومن الفساد إلى الجريمة المنظمة. لذا تتطلب معالجة المخدرات غير المشروعة نهجاً طويل الأمد متكاملاً ومتعدد التخصصات. وتتطلب أيضاً تحقيق الاتساق بين قطاعاتنا الاجتماعية والتعليمية وللصحة العامة، وبين سياسات التنمية المستدامة وإنفاذ القانون، إلى جانب التعاون على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي، فضلاً عن الاستجابات المتعددة الأطراف. وهي تقتضي النظر في جميع الأسباب والنتائج والجوانب الرئيسية ذات الصلة، مثل احترام التناسب وحقوق الإنسان وسيادة القانون؛ والاعتبارات المتعلقة برفاه المجتمع والفرد، والتدابير الرامية إلى تحقيق الاستقرار والأمن الاجتماعيين مع السعي إلى التدخلات السياساتية الشاملة والمتوازنة.

وعلاوة على ذلك، أظهر الماضي أن بإمكاننا تجهيز أنفسنا بصورة أفضل لهذا التحدي إذا استمعنا إلى بعضنا البعض بوصفنا الدول الأعضاء لأن كل بلد يواجه هذه المشكلة ويطبّق حلولاً بطريقته الخاصة. كما يجب علينا أن نستمع إلى المجتمع المدني، والأوساط العلمية والأوساط الأكاديمية، والبرلمانيين، والشباب، والمرأة، والأطفال والمجتمعات المحلية المتضررة. وأعترف وأشيد بالدور الذي اضطلعت به كل من هذه الجهات في العملية التحضيرية.

وعلى الرغم من الجهود المتزايدة والتقدم الذي أحرزته الدول والمنظمات الدولية ذات الصلة وكيانات الأمم المتحدة، وكذلك المجتمع المدني، لا تزال مشكلة المخدرات العالمية تؤثر على حياة الملايين من البشر وتقوض التنمية المستدامة والاستقرار السياسي والمؤسسات الديمقراطية. وقد حان الوقت في الواقع لتقييم التقدم المحرز منذ الدورة الأخيرة، وللتفكير في نهج جديدة ولمواجهة التحديات المستجدة والمتغيرة. وآمل بالتالي أن تكون الأيام الثلاثة القادمة فرصة للتطلع إلى حيث نود أن نكون بحلول عام ٢٠١٩، عندما يصل الإعلان السياسي وخطة العمل الحاليان بشأن التعاون الدولي نحو استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمكافحة مشكلة المخدرات العالمية إلى نهايتهما.

افتتحت الآن الدورة الاستثنائية بشأن مشكلة المخدرات العالمية. وآمل مخلصاً أن تتيح المجال لإجراء مناقشة مثمرة على أساس الوثيقة التي أعدتها لجنة المخدرات التي نوشك على اعتمادها.

وفي سياق القيام بذلك، آمل أن يساعدنا ذلك على معالجة مشكلة المخدرات العالمية المعقدة بصورة أكثر فعالية وإنسانية.

أعطي الكلمة الآن لمعالي نائب الأمين العام يان إلياسون.

نائب الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوتي لمخاطبة الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثلاثين بشأن مشكلة المخدرات العالمية، نيابة عن الأمين العام، بسبب سفره.

تتيح الدورة الاستثنائية فرصة لتقييم الإنجازات وأوجه القصور والتحديات التي تواجه النظام الدولي لمراقبة المخدرات. فمشكلة المخدرات العالمية تؤثر في الواقع على كل بلد وعلى كل قطاعات المجتمع. وأنا متأكد من أن الجميع هنا فكروا في الضحايا والمآسي التي أوجدتها هذه الآفة خلال دقيقة الصمت التي التزمناها للتو. فالاتجار بالمخدرات والشبكات الإجرامية المنظمة تشعل العنف وتغذي الفساد، كما تضعف المؤسسات وسيادة القانون. وكما أقر مجلس الأمن، فإن الأرباح الناجمة عن الاتجار بالمخدرات تمول الإرهاب والتطرف العنيف في عالم اليوم.

وللسياسات المتعلقة بالمخدرات آثار خطيرة على حقوق الإنسان، فلا يجرؤ البعض على التماس الرعاية التي يحتاجون إليها خوفا من العقاب أو العلاج القسري. وينتج عن تعاطي المخدرات تكاليف بشرية مأساوية ومروعة على متعاطيها، وأخيرا وليس آخرا، على أسرهم ومجتمعاتهم المحلية. إنه يقتل الملايين ويضر بهم، ويرتبط بانتشار فيروس نقص المناعة البشرية والسل والتهاب الكبد. ومن المهم أن ننخرط على أرفع المستويات في توفير الرعاية والعلاج للأشخاص المتضررين. ويجب علينا وضع حد للاستغلال المشين للتربح من أشد الناس ضعفا في مجتمعاتنا.

ويكمن الهدف النهائي من الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات في ضمان صحة الجنس البشري ورفاهه. ولا بد لنا، عند تطبيقها، من تحقيق التوازن بين شواغل الأمن والسلامة العامة مع اعتبارات الصحة وحقوق الإنسان والتنمية. وكلنا نعلم أن بعض جوانب جدول أعمال المتعلق بالمخدرات حساسة ومثيرة للجدل. ونعلم أيضا أن بعض البلدان والمناطق قد عانت أكثر من غيرها. ولذلك، من المهم أن نستمع إلى بعضنا البعض وأن نتعلم من من خبرات بعضنا البعض، لا سيما فيما يتعلق بكيفية تأثر رفاه الناس.

وإنني أثني على الدول الأعضاء على ما أجرته من مناقشات واعية وواسعة النطاق التي سبقت هذه الدورة الاستثنائية، وعلى تفانيها في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع الوثيقة الختامية (A/S-30/L.1، المرفق). وأشكر لجنة

المخدرات، وخاصة السفير شمعة، رئيس مجلس إدارة اللجنة، على ما قاموا به من عمل بشأن تلك الوثيقة الهامة. كما أود أن أشكر المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم على ما قدمه من إسهامات هامة للمضي قدما بجدول الأعمال الهام هذا. وتتطلب معالجة مشكلة المخدرات العالمية المشاركة النشطة والمستمرة من جانب جميع الحكومات وقطاعات المجتمع – وأقول بقوة – وجميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة. وقد حان الوقت لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه بعد مفاوضات جادة ومثمرة.

ومن المشجع أن الدول الأعضاء ملتزمة بعلاج الأشخاص ذوي الاضطرابات المرتبطة بتعاطي المخدرات وإعادة تأهيلهم. وتتطلب الوقاية والعلاج اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان يتكيف مع احتياجات الأفراد. ويجب علينا، على سبيل المثال، الاعتراف بأن المحتاجين ينبغي أن يحصلوا على الأدوية الحيوية. وينبغي أن تستفيد السياسات المتعلقة بالمخدرات من جميع أدوات الاتفاقيات والاتفاقات المتعلقة بالمخدرات، وكذلك تلك المتعلقة بالفساد والجريمة المنظمة والإرهاب. وفي الوقت نفسه، يعد احترام حقوق الإنسان والمساءلة في العمليات التي تهدف إلى إنفاذ القانون أمرا حاسما. وهذا يعني النظر في بدائل للإدانة أو العقوبة عند الاقتضاء. ويعني إصدار الأحكام على المدانين بالتناسب مع جرائمهم. وفي رأينا أنه يعني الامتناع عن تطبيق عقوبة الإعدام، وبذلك تتحقق المطابقة للالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان.

ويدفع الفقر وعدم المساواة الإنتاج غير المشروع للمخدرات واستخدامها. وإن أفضل سياسة وقائية هي العمل بحزم وعلى نطاق عالمي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، التي تم التفاوض عليها بمهارة وإقرارها في أيلول/سبتمبر من العام الماضي. فلدينا أداة جديدة يجب أن نستخدمها. وتعد مكافحة الجريمة والفساد المتصل بالمخدرات أمرا بالغ الأهمية إذا أردنا إقامة مجتمعات مستقرة ومؤسسات فعالة، الأمر الذي يشكل الأساس لتحقيق التنمية المستدامة. فالمخدرات لا تهدد التنمية والعيش بكرامة فحسب، بل إنها تهدد الاستقرار والأمن أيضا.

وبالنسبة للتحديات التي تطرحها مشكلة المخدرات العالمية، فإنها تتطلب استجابة عالمية فعالة ورحيمة وإنسانية في الوقت نفسه، وذلك بطبيعة الحال إلى جانب اتخاذ إجراءات وطنية موازية. وإننا بحاجة إلى تعبئة جهودنا وإجراءاتنا الجيدة على هذا الأساس، ومن هذا المنطلق. وإذ نتطلع إلى عام ٢٠١٩، ينبغي لنا أن نركز على التحديات والتهديدات الجديدة، بما في ذلك ظهور مؤثرات نفسانية جديدة. ويجب أن تستجيب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظومة الأمم المتحدة بأسرها في الوقت المناسب وبطريقة فعالة ومرنة لتلك الأخطار وغيرها من الأخطار الأخرى التي تلوح في الأفق. ويجب أن تستند قراراتنا إلى البحوث والبيانات والأدلة العلمية، ويجب ألا نحجم عن الأفكار والنهج جديدة، حتى وإن كانت أحيانا تتحدى الافتراضات التقليدية.

وينبغي أن تكون صحة الناس ورفاههم في جميع أنحاء العالم هي هدفنا الأسمى، المستمد من الكلمات الأولى من ميثاق الأمم المتحدة ”نحن الشعوب“. فالشعوب هي التي نجتمع هنا من أجل خدمتها. وأشجع الجميع هنا على مواصلة الحوار على نحو صريح وشامل قدر الإمكان، بينما نمضي قدما صوب اختتام فترة السنوات العشر التي تحددت عام ٢٠٠٩ في الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي نحو استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمكافحة مشكلة المخدرات العالمية. ويمثل مشروع الوثيقة الختامية المعروضة علينا أساسا جيدا لنتخذ من خلاله خطوات ملموسة للمضي قدما على الصعيدين الوطني والدولي. ومرة أخرى، أهنئ الدول الأعضاء على التوصل إلى نتيجة بتوافق الآراء في هذه المرحلة الحرجة من

عملنا. فلنحقق الاستفادة القصوى من هذه الدورة الاستثنائية لتحديد مسار للسياسات التي تدعم تطلعاتنا المشتركة بجعل الناس أصحاء، وإقامة مجتمعات سلمية وعادلة، وبناء مستقبل أفضل للجميع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للقرار ١٨١/٧٠، أعطي الكلمة لسعادة السيد فلاديمير غالوشكا، رئيس لجنة المخدرات.

السيد غالوشكا (لجنة المخدرات) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أخاطب الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثلاثين المكرسة لمشكلة المخدرات العالمية. وبصفتي رئيسا للجنة المخدرات في دورتها التاسعة والخمسين، فقد سنحت لي الفرصة أثناء العملية التحضيرية في فيينا أن أشهد الجهود المكثفة والتزام جميع الدول الأعضاء، وكيانات الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية، والمجتمع المدني. وتعد هذه الدورة الاستثنائية تتويجا لتلك الجهود، وأتطلع إلى المناقشات التي سنجريها هنا.

لقد اعتمدت الدول الأعضاء، في عام ٢٠٠٩، الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي نحو استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمكافحة مشكلة المخدرات العالمية ووضعوا سلسلة من الأهداف الهامة لعام ٢٠١٩.

وتمثّل هذه الدورة الاستثنائية أحد المعالم البارزة لفترة السنوات العشر تلك. ولجنة المخدرات هي جهاز الأمم المتحدة الذي تقع على عاتقه المسؤولية الرئيسية عن مسائل مكافحة المخدرات. ويسرني القول إن المناقشات التي جرت خلال السنوات الأخيرة أغنت عملها بدرجة غير مسبوقة. وقد أصبحت فيينا منتدى لبحث مشكلة المخدرات العالمية بأي بُعد من جميع أبعادها المتعددة. وتلك الأبعاد تشمل الوقاية والعلاج من اضطرابات تعاطي المخدرات؛ وحقوق الإنسان؛ والجريمة والعنف؛ وتوافر المخدرات للأغراض الطبية؛ وقيمة البحوث والأدلة والبيانات العلمية؛ والمؤثرات النفسانية الجديدة؛ والتنمية البديلة والمسائل الاجتماعية والاقتصادية؛ والتعاون الدولي وتوفير الموارد الكافية.

وبسبب العملية التحضيرية لهذه الدورة الاستثنائية، ما فتئت لجنة المخدرات تركز على إجراء محادثات مكثفة بشأن تبادل المعلومات المتعلقة بكيفية التنفيذ الفعال للبرامج والسياسات على أرض الواقع، مع مراعاة الطابع المختلف جدا لمشكلة المخدرات العالمية في شتى أنحاء العالم. والمشاركة الواسعة من جانب أصحاب المصلحة المعنيين الآخرين من جميع أنحاء العالم تثري المناقشات التي تجري بين الدول الأعضاء.

وفي آخر اجتماع عقدته لجنة المخدرات في الشهر الماضي تحديدا، شاهدتُ أكثر من ١ ٨٠٠ مشارك من حكومات، وكيانات تابعة للأمم المتحدة ومنظمات متخصصة، ومنظمات حكومية دولية وإقليمية، والمجتمع المدني، والأوساط العلمية، وأكاديميين وشباب يتشاطرون المعلومات عن مختلف التحديات التي تسببها مشكلة المخدرات العالمية. وكانت هناك ٧٤ من الأحداث الجانبية التي تراوحت مواضيعها بين مرونة الاتفاقيات الدولية الثلاث لمكافحة المخدرات والردود التشريعية على المؤثرات النفسانية الجديدة؛ ومن التصدي للسل وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز كأولوية للصحة العامة، والنظر في مصادر بديلة لكسب الرزق، إلى استعمال شبكة انترنت خاصة من أجل الإتجار بالمخدرات.

وفي فيينا، تواصل اللجنة العمل بروح من توافق الآراء. ومن خلال توافق الآراء هذا، تساهم اللجنة في حوارات موضوعية بين الحكومات، وتعزز التعاون الدولي من أجل التصدي بفعالية لمشكلة المخدرات العالمية ومكافحتها، على الرغم من الاختلافات في النُهُج والسياسات التشريعية الوطنية، وعلى الرغم من التحديات المختلفة التي تواجهها الشعوب حول العالم. وأرحب بالمشاركة البناءة للدول الأعضاء خلال

المفاوضات التي أدت مؤخرا ليس إلى مشروع الوثيقة الختامية فحسب (A/S-٣٠/L.١، المرفق) بل أيضا إلى اتخاذ قرارات هامة وابتكارية تتعلق، في جملة أمور، بإصدار أحكام تتناسب والجرائم المتصلة بالمخدرات، والربط الشبكي داخل الأوساط العلمية، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في السياسات المتعلقة بالمخدرات، وتعزيز معايير علاج الاضطرابات المرتبطة بتعاطي المخدرات، والحاجة المستمرة إلى استهداف المؤثرات النفسانية الجديدة والمنشطات من نوع الأمفيتامين.

وفي الآونة الأخيرة، عززت اللجنة عملها في أعقاب العدد المتزايد من التوصيات الواردة من منظمة الصحة العالمية بشأن جدولة المواد وفقا للاتفاقيات الدولية لمكافحة المخدرات. وتحقيقا لهذه الغاية، أرحب ترحيبا شديدا بالتعاون المثمر بين اللجنة، ومنظمة الصحة العالمية، والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات. والأبعاد المتعددة لمشكلة المخدرات العالمية وتعزيز التعاون بين مختلف أصحاب المصلحة أمران واردان أيضا في مشروع الوثيقة الختامية، التي اعتمدتها اللجنة وأحيلت إلى هذه الدورة الاستثنائية لاعتمادها. وتتضمن هذه الوثيقة نداءات عديدة موجهة إلى الدول الأعضاء في سبيل تبادلها المعلومات والدروس المستفادة والخبرات وأفضل الممارسات مع اللجنة.

وفي الوثيقة الختامية، تلتزم الدول الأعضاء بأن تتخذ الخطوات اللازمة لتنفيذ التوصيات التنفيذية، في شراكة وثيقة مع الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى والمجتمع المدني، وبأن تتبادل المعلومات مع لجنة المخدرات في الوقت المناسب حول التقدم المحرز في تنفيذها. وتقف اللجنة على أهبة الاستعداد لتوفير الدعم للدول الأعضاء في تنفيذها للتوصيات، وفي متابعتها لهذه الدورة الاستثنائية وصولا لعام ٢٠١٩ وما بعده، عن طريق مواصلة العمل بطريقة جامعة وشاملة مع جميع أصحاب المصلحة الذين عملت اللجنة معهم أثناء العملية التحضيرية.

وفي الختام، أود أن أشكر جميع الدول الأعضاء على جهودها الدؤوبة في مواجهة مشكلة المخدرات العالمية ومكافحتها. كما أشكر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على توفير الدعم الفني والتنظيمي للجنة. أخيرا، أشكر جميع أصحاب المصلحة الذين يساهمون في إثراء المناقشات التي تجريها اللجنة على استعدادهم ومثابرتهم تجاه تبادل الدروس المستفادة، والخبرات والآراء من أجل مساعدة الدول الأعضاء على حيازة المعلومات اللازمة لتنفيذ نهج شامل ومتكامل ومتوازن حقا إزاء مشكلة المخدرات العالمية المعقدة والمتعددة الأوجه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للقرار ٧٠/١٨١، أعطي الكلمة الآن للمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، السيد يوري فيدوتوف.

السيد فيدوتوف (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة) (تكلم بالإنكليزية): إن الدورة الاستثنائية الثلاثين للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية تأتي تتويجا لسنوات من العمل التحضيري المكثف، والمناقشات الشاملة والصريحة التي جمعت الحكومات، وكيانات الأمم المتحدة، والعلماء، والمجتمع المدني. ومن دواعي الشرف لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن يوفر الدعم للتحضيرات الواسعة النطاق التي تقودها لجنة المخدرات. وإذا كانت هناك من رسالة أسفرت عنها المناقشات العديدة، الرسمية منها وغير الرسمية، والمساهمات الفنية التي قدّمها شركاء الأمم المتحدة والعديد من الهيئات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، فهي أنه يجب على السياسة العالمية لمكافحة المخدرات أن تضع الناس في المقام الأول.

ووضع الناس في المقام الأول يعني التأكيد من جديد على المبادئ الأساسية للنظام العالمي لمكافحة المخدرات، والتركيز على صحة البشر ورفاههم، وهو أحد المقاصد التأسيسية

للاتفاقيات الدولية لمكافحة المخدرات. ووضع الناس في المقام الأول يعني اتباع نُهُج متوازنة ترتكز على الصحة وحقوق الإنسان، وتعزز سلامة جميع مجتمعاتنا وأمنها. ووضع الناس في المقام لأول يعني التطلع إلى المستقبل، والتسليم بأن السياسات المتعلقة بالمخدرات يجب قبل كل شيء أن تحمي قدرات الشباب على تعزيز أنماط الحياة الصحية والتنمية الآمنة. ووضع الناس في المقام الأول يعني ربط جوانب التصدي لمشكلة المخدرات العالمية بالأهداف الأعم التي تتضمنها الخطة الرائدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠).

ووضع الناس في المقام الأول يعني الاعتراف بمسؤوليتنا المشتركة بشأن مشكلة المخدرات العالمية بجميع أشكالها ومظاهرها. وهذا يقتضي منا مساعدة البلدان ذات الموارد والقدرات المحدودة، بغية التصدي للخطر الذي يتهدد السلام والأمن والتنمية والصحة نتيجة المخدرات غير المشروعة، بما في ذلك من خلال دعم سبل العيش البديلة، وبناء أجهزة قضائية فعالة وقابلة للمساءلة وزيادة القدرات على مواجهة العرض، وتعزيز خدمات الوقاية والعلاج. ومع ذلك، فإن فرصة نجاح النُهُج المتكاملة والمتوازنة التي ننتهجها حيال مشكلة المخدرات العالمية ضئيلة إذا لم يتوفر للالتزامات السياسية المعلنة الدعم الكامل من الموارد المالية الكافية.

وهذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة تهيئ فرصة هامة في لحظة حاسمة لبناء فهم أكثر شمولا وأكثر جماعية للتحديات التي نواجهها معا. ويحدوني أمل كبير في أن تتمكن التوصيات الطموحة الواردة في مشروع الوثيقة الختامية (A/S-30/L.1 ، المرفق) – التي اعتمدتها لجنة المخدرات بتوافق الآراء ويُتوقع أن تقرّها الجمعية الآن – من أن تساعد حقا على تعزيز الاجراءات العاجلة والموحدة والمتضافرة التي تمس حاجتنا إليها.

إنَّ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بوصفه كياناً رائداً في منظومة الأمم المتحدة في التصدي للتحديات التي تشكِّلها المخدرات غير المشروعة، يبقى مكرَّساً للعمل مع المجتمع الدولي لوضع الالتزامات المتَّفَق عليها موضع التنفيذ. ونعوِّل على الدعم السياسي والمالي من الدول الأعضاء لتمكيننا من تنفيذ ذلك بفعالية وكفاءة. وبالتعاون الوثيق مع شركائنا، سيواصل المكتب دعم الدول عبْر برامجنا العالمية وبرامج مكاتبنا الميدانية، التي نستنير فيها بتجربتنا الميدانية وخبرتنا البحثية الواسعة، وتعزيز الاستجابات المتكاملة على المستويات العالمية والأقاليمية والإقليمية والقطرية.

ونبقى ملتزمين التزاماً كاملاً بمساعدة الدول الأعضاء في ضمان الوصول إلى العقاقير الخاضعة للمراقبة بغية تخفيف الألم والمعاناة؛ وتعزيز نُهُج للوقاية والعلاج وإعادة التأهيل والإدماج، مبنية على الأدلة والعلوم والصحة العامة وحقوق الإنسان؛ وإيقاف المجرمين ومنع ومكافحة الزراعة غير المشروعة للمخدرات وإنتاجها والاتجار بها. وإننا نستخدم جميع الوسائل المتاحة لنا، كما تنص الاتفاقيات ذات الصلة المتعلقة بالمخدرات والفساد والجريمة المنظمة عبْر الوطنية والإرهاب، فضلاً عن قواعد الأمم المتحدة ومعاييرها ومبادئها التوجيهية ذات الصلة، للتصدي للجريمة المنظمة وغسل الأموال والتدفقات المالية غير المشروعة ذات الصلة. ويمكن للدول الأعضاء التعويل على دعم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في متابعة الدورة الاستثنائية عبْر الاستعراض المقرر إجراؤه في عام ٢٠١٩ وما بعده.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): عملاً بالقرار ١٨١/٧٠، أعطي الكلمة الآن للسيد فيرنر سيب، رئيس الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات.

السيد سيب (الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أخاطب الجمعية اليوم في هذه الدورة الاستثنائية بشأن مشكلة المخدرات العالمية، بصفتي رئيس الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات. من المناسب أن تعالج هذه الدورة

الاستثنائية الثلاثون التاريخية مشكلة المخدرات العالمية، التي تضر آثارها بجميع بني البشر وجميع المناطق وأطياف مجتمعاتنا.

وأنوِّه بالتحضيرات المكثَّفة التي جرت لهذه الدورة الاستثنائية، والتي شاركت فيها لجنة المخدرات. لكنَّ العمل لم يبدأ سوى للتوّ. وستهدف المداولات في الأيام الثلاثة المقبلة إلى استعراض التقدم في تنفيذ الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي نحو استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمكافحة مشكلة المخدرات العالمية، وإلى تقييم الإنجازات التي تحققت والتحديات التي تواجهنا في مكافحة تلك المشكلة.

لقد أدركت الجمعية العامة أنَّ هذه الدورة الاستثنائية فرصة لإجراء مناقشة رفيعة المستوى وواسعة النطاق في سياق التحضير للموعد المستهدَف في عام ٢٠١٩، بغية مواصلة تنفيذ الإعلان السياسي وخطة العمل. بل إنَّ الأمين العام قد شجَّع الدول الأعضاء على استخدام الدورة الاستثنائية لهذا العام ”لإجراء مناقشة واسعة النطاق ومفتوحة، تأخذ جميع الخيارات في الاعتبار“.

إنَّ أمام الحاضرين مهمة هامة؛ فعليهم تقييم الإنجازات وأوجه القصور في مكافحة المخدرات، وتبادل أفضل الممارسات في معالجة مشكلة المخدرات العالمية. والدورة الاستثنائية ستحدد مسار التقدم في السياسة المتعلقة بالمخدرات. وقد أسهمت الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات في هذه العملية بتوضيح مبادئ الاتفاقيات ذات الصلة وتسليط الضوء عليها؛ وتحديد أوجه القصور في تنفيذها؛ وبتقديم توصيات محددة مستندة إلى تلك الاتفاقيات.

وتقييم الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لتنفيذ الإعلان السياسي لعام ٢٠٠٩ متباين. فهناك نجاحات باهرة تحققت عبْر تنفيذ النظام الدولي لمكافحة المخدرات. وعلى سبيل المثال، نظراً لمراقبة التجارة الدولية المشروعة في المواد المُدرجة في قوائم، انخفضت كثيراً حالات تسريب هذه المواد من التجارة المشروعة إلى السوق غير المشروعة. وبُذِلت خلال العقد المنقضي جهود في بلدان عديدة لإرساء برامج للوقاية من تعاطي المخدرات وعلاج المدمنين وللحدِّ من العواقب السلبية لذلك التعاطي. وأخيراً، جرى تعزيز التعاون الدولي في المسائل المتعلقة بالمخدرات.

لكنَّ بعض أهداف الإعلان السياسي لعام ٢٠٠٩ لم تتحقق بعد. ومستويات توفر المواد الخاضعة للمراقبة لأغراض طبية وعلمية لا تزال غير مُرضية. وعالمياً، لم ينخفض كثيراً الطلب غير المشروع على المخدرات وعرضها، ونحن نواجه الظهور المستمر لمؤثرات نفسانية جديدة. وفوق ذلك، لا يتم تنفيذ بعض المبادئ الأساسية للاتفاقيات والإعلانات السياسية بشكل كافٍ.

وفي الأيام المقبلة، ستتاح للحاضرين الفرصة للموافقة على مسار عملٍ والالتزام به. وفي غضون فترةٍ أقصاها ثلاث سنوات، أي في عام ٢٠١٩، سيستعرض المجتمع الدولي بشكل حاسم تنفيذ الإعلان السياسي وخطة العمل لعام ٢٠٠٩ والالتزامات التي سيتم قطعها في هذه الدورة الاستثنائية. والمهمة التالية لكل ممثل هنا، لدى العودة إلى عاصمته أو عاصمتها، ستكون ترجمة الإرادة السياسية في صورة عملية تنفيذ لتلك الالتزامات. وبإطلاق هذه الدعوة إلى العمل، اسمحوا لي أن أؤكد على أنَّ إطار هذا التنفيذ متوفر فعلاً – الاتفاقيات الدولية الثلاث لمكافحة المخدرات والإعلانات السياسية. وسأسلِّط الضوء بإيجاز على بضع مجالات رئيسية، تستلزم عمل المجتمع الدولي.

إنَّ تعزيز صحة البشر ورفاههم هو الهدف النهائي لاتفاقيات مكافحة المخدرات. وتحقيقا لتلك الغاية، صاغت الدول الأطراف تلك الاتفاقيات بهدف ضمان توفر المخدرات والمؤثرات العقلية لأغراض طبية وعلمية، مع منع زراعتها وتصنيعها بصورة غير مشروعة وتسريبها إلى السوق غير

المشروعة والاتجار بها وإساءة استعمالها. إنَّ هناك خللاً جسيماً في توفر الأدوية التي تحتوي على مواد خاضعة للمراقبة وفي الحصول عليها. فثلاثة أرباع سكان العالم ليس لديهم فرص مناسبة للحصول على الأدوية المُسكنة للألم. وقد دأبت الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات على دعوة البلدان إلى إغلاق فجوة الألم العالمية وضمان توفر العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية. وفي تقريرنا لعام ٢٠١٥ بشأن توفرها، قدَّمنا توصيات محددة إلى الحكومات، ونحن مستعدون لمساعدتها.

وتاريخياً، تركَّزت مراقبة المخدرات على خفض العرض، ولكن ثمة إدراك متزايد لأهمية تنفيذ المعاهدات بصورة شاملة ومتكاملة ومتوازنة، مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان. وهذا النهج ضروري لمعالجة الطابع المعقد والمتعدد الوجوه لمشكلة المخدرات. فتعزيز سبُل العيش البديلة أساسي على سبيل المثال، إذا أُريدَ لجهود إنفاذ القانون والقضاء على تلك المشكلة أن تكون فعالة في الأمد الطويل. وتعزيز الوئام الاجتماعي عبْر تشكيلة من الخدمات المقدمة على مستوى المجتمع المحلي يمكن أن يقدم مساهمة بارزة في معالجة مشكلة المخدرات، ولا سيما في الأوساط المهمَّشة.

والاستثمار في خفض الطلب على المخدرات – بما يشمل الوقاية الأولية والتوعية وعلاج متعاطي المخدرات وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم – يعزز الصحة العامة والرفاه كما يُسهم في خفض العدد المحتمَل للمتعاطين. وفي الحقيقة، ربما يكون خفض الطلب هو الصيغة الفضلى لخفض العرض. كما أنَّ برامج وخدمات خفض الطلب على المخدرات تتسم بالفعَّالية من حيث التكلفة على صعيد الحدِّ من الجريمة وتكاليف الرعاية الصحية. والوقاية من تعاطي المخدرات، وخاصة بين الشباب، يجب أن تبقى الهدف الأساسي لسياسة مراقبة المخدرات وتطبيقها. ومنع وتقليل الآثار الصحية والاجتماعية السلبية المرتبطة بتعاطي المخدرات، مثل انتقال فيروس نقص المناعة البشرية بين الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات عن طريق الحقن، ينبغي أن يكونا أيضاً عنصراً أساسياً في أي نهجٍ شامل ومتوازن.

إنَّ تطوُّر سياسة مراقبة المخدرات وتطبيقها في بلدان عديدة خلال السنوات الأخيرة، من نهج يعتمد بصورة رئيسية على العدالة الجنائية والحبس إلى نهج أكثر تركيزا على الصحة، لهو أمر طيب.

وهذا يتسق تماما مع الاتفاقيات التي تزود الدول ببعض المرونة من أجل اعتماد تدابير من قبيل العلاج وإعادة التأهيل، كبديل للعقوبات الجنائية للجناة أو بالإضافة إليها، ولا سيما بالنسبة لمن يعانون من إدمان المخدرات. وبالفعل، فإن الاتفاقيات الدولية لمكافحة المخدرات تتطلب عقوبات متناسبة مع الجرائم المتصلة بالمخدرات. ورغم أن اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١ تنص على ”فرض العقوبات المناسبة على الجرائم الخطيرة، وبخاصة السجن“، فليس هناك التزام بموجب معاهدات بحبس متعاطي المخدرات الذين ارتكبوا جنحا. وتوفر الاتفاقيات المرونة للدول في تحديد العقوبات المناسبة، بما في ذلك التدابير غير العقابية أو التدابير غير الاحتجازية، مثلا، لحيازة المخدرات لأغراض الاستعمال الشخصي.

ومع ذلك، للمرونة حدود. فهي لا تشمل أي استعمال غير طبي للمخدرات. والتطورات التشريعية الأخيرة في بعض البلدان التي تتيح وتنظم الاستعمال غير الطبي للمواد الخاضعة للرقابة، خاصة القنب، هي مخالفة واضحة للاتفاقيات. وهي تتحدى توافق الآراء الدولي الذي يعتمد عليه التعاون الدولي. وتقع على عاتق الدول الأطراف في الاتفاقيات مسؤولية التصدي لهذا التحدي.

وفي السنوات الأخيرة، شهدنا عددا من المسائل الجديدة المتعلقة بمراقبة المخدرات التي، وإن لم تكن متوقعة في الاتفاقيات، يمكن بل ويجب تناولها في إطار التعاون الدولي

الذي توفره تلك الاتفاقيات. تمثل المؤثرات النفسانية الجديدة مشكلة بالنسبة للمجتمع الدولي في ضوء استمرار ظهورها وطابعها المتغير. وتعمل الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات مع سلطات الدول الأعضاء على تيسير تبادل المعلومات بشأن الحوادث التي تنطوي على تلك المواد. وأصدر الهيئة توجيهات إلى ثماني حكومات فيما يتعلق بإقامة الشراكات مع القطاع الخاص من أجل مراقبة السلائف الكيميائية، وللمساعدة في التصدي لظهور ما يسمى بالسلائف المحورة. ولكن لم يتم العثور حتى الآن على حل لمشكلة المؤثرات النفسانية الجديدة.

وتمثل هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة فرصة مناسبة لإعادة تأكيد الالتزام بتنفيذ السياسات والممارسات الراسخة في المبادئ الأساسية للاتفاقيات الثلاث وفي الإعلانين السياسيين لعامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٩، وهي مبدأ الأخذ بنهج متوازن، ومبدأ المسؤولية المشتركة، ومبدأ التناسب واحترام حقوق الإنسان. وأود أن أذكر بأن هذه الاتفاقيات لم تدع إلى الحرب على المخدرات قط. إن بعض السياسات القائمة في بعض البلدان، والتي ترتبط بإنفاذ القانون عسكريا وتجاهل حقوق الإنسان، والإفراط في السجن، والحرمان من العلاج المناسب طبيا، والنهج اللاإنسانية أو غير المتناسبة، لا تتوافق مع مبادئ الاتفاقيات.

ولا يكمن مستقبل السياسات العالمية للمخدرات في الفصل الزائف بين ما يسمى بالحرب على المخدرات، من ناحية، وإضفاء الصفة القانونية على و/أو تنظيم الاستعمال غير الطبي، من جهة أخرى. كما أنه من غير الضروري البحث عما يسمى بالنهج الجديدة. في الواقع، نحن لا نحتاج حقاً إلى نهج جديدة للسياسة العالمية للمخدرات. بل على العكس تماما، إن ما نحتاج إليه هو تحسين تنفيذ مبادئ المعاهدات المتعلقة بمراقبة المخدرات، التي تتطلب اتباع نهج متوازن وشامل حيث تأتي الصحة والرفاه في صميم هذه السياسات.

وأود أن أشيد بالجهود التي يبذلها العديد من الأفراد العاملين في مجال التصدي لمشكلة المخدرات من جميع جوانبها في جميع بلدان العالم. إن جهودهم مهمة لتعزيز صحة ورفاه الجنس البشري، وهو الهدف النهائي لعملنا. وتتطلع الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات إلى مواصلة تعاونها مع الحكومات والمجتمع المدني، بهدف مساعدة الدول الأعضاء على تحسين حالة مراقبة المخدرات في جميع أنحاء العالم.

وفي الختام، أود أن أذكر بالالتزام الجماعي للحاضرين بمبدأ المسؤولية العامة والمشتركة في التصدي لمشكلة المخدرات العالمية. وتقع على عاتقكم مسؤولية شخصية ومهنية تتمثل في تنفيذ الالتزامات المتعهد بها في هذه القاعة والحيلولة دون إلحاق الضرر بالأفراد والمجتمع نتيجة مشكلة المخدرات العالمية. وأتمنى لأعضاء الجمعية نجاحا كبيرا في مسعاهم النبيل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للقرار ١٨١/٧٠، أعطي الكلمة الآن للسيدة مارغريت تشان، المديرة العامة لمنظمة الصحة العالمية.

السيدة تشان (منظمة الصحة العالمية) (تكلمت بالإنكليزية): تمثل مشكلة المخدرات العالمية شاغلا رئيسيا بالنسبة لمنظمة الصحة العالمية، وهي وكالة الأمم المتحدة الرائدة في مجال الصحة. ولكن يتعين علي أن أشكر جميع الدول الأعضاء على إيلائها اهتماما كبيرا بالصحة العامة في مشروع الوثيقة الختامية (A/S-30/L.1، المرفق)

إن الأضرار الصحية والاجتماعية الناجمة عن الاستخدام غير المشروع للعقاقير ذات التأثير النفساني هائلة. ويشمل الضرر، ما يلحق بالمستعملين من أضرار مباشرة بالصحة البدنية والعقلية، والتقصير بصورة هائلة من عمرهم ونوعية حياتهم. ويضر استعمال المخدرات بالأسر والمجتمعات المحلية من خلال الجرائم المرتكبة ضد الممتلكات والأشخاص. ويسهم في الإصابات الناجمة عن حركة المرور والعنف العائلي، وإساءة

معاملة الأطفال، والعنف الجنسي القائم على نوع الجنس وغيره من أشكال العنف. ويعرف أعضاء الجمعية العامة الإحصاءات العالمية تمام المعرفة. ولا حاجة إلى تذكيرهم. ومع ذلك، أود أن أتشاطر حقيقة أن ما يقدر بنحو ٢٧ مليون شخص يعانون من الاضطرابات المرتبطة بتعاطي المخدرات. وأكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ شخص منهم يموتون كل سنة. ويمثل استخدام المخدرات عن طريق الحقن ما يقدر ب ٣٠ في المائة من الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية خارج أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ويسهم استخدام المخدرات عن طريق الحقن بشكل كبير في أوبئة التهاب الكبد باء والتهاب الكبد جيم في جميع مناطق العالم. إن حوالي ١٠ ملايين شخص، ممن يتعاطون المخدرات بالحقن، مصابون بالالتهاب الكبدي الوبائي جيم. وهل يعلم أعضاء الجمعية كم هو مكلف علاج التهاب الكبد الوبائي جيم؟ إنه باهظ التكلفة؛ وحتى أغنى بلدان العالم لا تستطيع تحمل تكاليفه.

وفي رأي منظمة الصحة العالمية، فإنه يتعين توسيع نطاق السياسات المتعلقة بالمخدرات التي تركز بشكل شبه حصري على استخدام نظام العدالة الجنائية، باعتماد نهج يراعي الصحة العامة. ويبدأ نهج الصحة العامة بالعلم ويبدأ بالأدلة. وهو يبين لنا عدة أشياء.

أولا، يمكن الوقاية من تعاطي المخدرات. ويمكن معالجة الاضطرابات المرتبطة بتعاطي المخدرات. ويمكن خفض إدمان المخدرات الذي يسهم في الجريمة. ويمكن مساعدة مدمني المخدرات، وإعادتهم ليقوموا بأدوار منتجة في المجتمع. وتشجع منظمة الصحة العالمية مجموعة متكاملة من التدخلات لتحقيق تلك الأهداف. وتشير الأدلة إلى أن العملية ناجحة. وتهدف بعض أكثر التدخلات فعالية إلى الحد من الأضرار المرتبطة بحقن المخدرات. وتوصي منظمة الصحة العالمية بتوفير معدات الحقن المعقمة من خلال برامج توفير الإبر والمحاقن. وتوصي منظمة الصحة العالمية بالعلاج البديل للمواد الأفيونية باعتباره العلاج الأكثر فعالية للأشخاص المدمنين على المواد الأفيونية.

وتبيّن الأدلة أن هذه البرامج لا تقتصر فوائدها على الأفراد فحسب، بل تشمل أيضا المجتمعات المحلية بأسرها نظرا لأنها تحدُّ من الجريمة والإخلال بالنظام العام.ولديّ قصة قصيرة عن ذلك.فقد كنت أعمل في مدينة تسمى هونغ كونغ،وكان لدينا أحد أكثر البرامج فعالية وليبرالية في الحد من الضرر، أطلقنا عليه اسم البرنامج البديل للميتادون. وأود أن أشير إلى أن معدل الجرائم الصغرى قد انخفض في جميع أنحاء المدينة بعد تنفيذه.فقد توقفت تماما أعمال اختطاف العقود الذهبية التي تتزين بها النساء بواسطة مدمني المخدرات الذين يدفعهم الإدمان إلى ارتكاب مثل هذه الجرائم.وأتكلم هنا من واقع تجربتي الشخصية وأدعو الحكومات إلى النظر في تنفيذ مثل هذه البرامج. ومع أنها ليست برامج سهلة إلا أنها تحقق نجاحا.

وما تزال منظمة الصحة العالمية تواصل العمل على بعد آخر من أبعاد مشكلة المخدرات العالمية التي تحتاج منا إلى اهتمام عاجل.وتنيط الاتفاقيات الدولية لمكافحة المخدرات بالحكومات التزامات مزدوجة تتمثل في منع تعاطيها وتسريبها والاتجار بها، في ذات الوقت الذي تضمن فيه الحكومات أيضا توافر المواد الخاضعة للمراقبة للأغراض الطبية والعلمية.وتؤدي العديد من المواد الخاضعة للمراقبة دورا حاسما في مجال الرعاية الطبية مثل تخفيف الآلام ولأغراض التخدير والجراحة والعلاج من الاضطرابات العقلية.وللأسف، فقد حظي الالتزام بمنع تعاطي المخدرات باهتمام أكبر بكثير من الالتزام بضمان توافر تلك المواد الخاضعة للمراقبة لأغراض الرعاية الطبية. وتقدر منظمة الصحة العالمية أن نسبة ٨٠ في المائة من سكان العالم تقيم في بلدان إما تنعدم فيها المواد الخاضعة للمراقبة

والمستخدمة في تخفيف الآلام المعتدلة إلى الشديدة، أو لا يمكن الحصول إلا على القليل جدا منها.

وحين يعود جميع الحاضرين هنا إلى بلدانهم بعد اعتماد مشروع الوثيقة الختامية ومن ثم يشرعون في تنفيذها، أود أن أحث الجميع على تذكُّر احتياجات السكان والمواطنين هناك، كما قال نائب الأمين العام.ويجب علينا أن نذكر حق هؤلاء الأشخاص في العلاج والرعاية – حق أولئك المصابين بالسرطان الذين يعانون من الألم حتى الموت دون أن يجدوا ما يخفف عنهم الآلام، وأن نتذكر أولئك الذين يريدون الإقلاع عن تعاطي المخدرات ولكنهم لا يتلقون أي مساعدة من الخدمات الصحية أو الاجتماعية، فضلا عن أولئك الملايين من الأشخاص الذين يؤدي تعاطيهم للمخدرات عن طريق الحقن إلى إصابتهم أيضا بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة أو التهاب الكبد، ما يعني تدهور حالتهم الصحية.وإن منظمة الصحة العالمية وشركاءها، وخاصة الوكالة الشريكة: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، لعلى أهبة الاستعداد لتنفيذ المهام التي ستسند إلينا خلال هذه الدورة الاستثنائية.

البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت

عرض تقرير لجنة المخدرات عن أعمالها التحضيرية

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد خالد شمعة، رئيس المكتب المكلف من جانب لجنة المخدرات بالأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية لكي يعرض تقرير اللجنة عن أعمالها التحضيرية الوارد في الوثيقة A/S-30/4.

السيد شمعة (لجنة المخدرات) (تكلم بالإنكليزية): إنه لمن دواعي سروري البالغ أن أخاطب الجمعية اليوم بصفتي رئيس الهيئة التي أنشأتها لجنة المخدرات والمكلفة بأعمال التحضير لهذه الدورة الاستثنائية.

وخلال الدورة الاستثنائية، سيتسنى لممثلي الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والمجتمع المدني وغيرهم من أصحاب المصلحة تشاطُر المعلومات والآراء خلال المناقشة العامة، وفي مناقشات المائدة المستديرة الخمس، فضلا عن طائفة واسعة من الأحداث الأخرى.وستتاح لممثلي الدول الأعضاء الفرصة لإبداء الالتزام بالتصدي الفعال لمشكلة المخدرات العالمية ومكافحتها بجميع تعقيداتها ومظاهرها العديدة من خلال التوصية باتخاذ تدابير تنفيذية بغية تحسين صحة البشرية جمعاء وسلامتها ورفاهها.

ويشرفني اليوم أن أعرض تقرير لجنة المخدرات عن أعمالها التحضيرية على النحو الوارد في الوثيقة A/S-30/4. وتتضمن الوثيقة النقاط البارزة في السنتين الماضيتين من الالتزام والأعمال التحضيرية المكثفة من جانب لجنة المخدرات في فيينا، والتي واصلت أعمالها بطريقة مفتوحة.لقد شرعت اللجنة في عملية تحضيرية مكثفة اعتبارا من دورتها السابعة والخمسين في آذار/مارس ٢٠١٤، ثم تلاها اعتماد الجمعية العامة القرار ٢٠٠/٦٩. وعُقدت أربعة عشر اجتماعا بين الدورات وعقدت أربعة أجزاء رسمية تحضيرية استثنائية على هامش دورات اللجنة السابعة والخمسين والثامنة والخمسين والتاسعة والخمسين.وبالإضافة إلى الاجتماعات الرسمية، عقدت سلسلة من الأحداث غير الرسمية طوال فترة السنتين.وشملت تلك أحداثا استثنائية ومشاورات ومناقشات تفاعلية غير رسمية، فضلا عن أحداث أخرى في فيينا وفي أماكن أخرى.ورأينا أن من الأهمية بمكان الاستماع إلى وجهات النظر المختلفة التي تبين أيضا مختلف الحالات والتحديات والدروس المستفادة في الميدان.

وقد كان شمول الجميع والانفتاح وتبادل المعلومات الموضوعية ضمن السمات الرئيسية للعملية التحضيرية هذه. وعمل المجلس بشكل وثيق مع طائفة واسعة من أصحاب

المصلحة، بما في ذلك المنظمات الحكومية الدولية وكيانات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني والأوساط العلمية، والأهم من ذلك، مع الشباب. وينبغي الثناء أيضا على تفاني وعزم جميع أصحاب المصلحة في جهودهم الرامية إلى توجيه انتباه الدول الأعضاء إلى خبراتهم. وقد دأبنا على نشر البيانات والنتائج والعروض المقدمة في جميع الأحداث على الموقع الشبكي المخصص للعملية التحضيرية، الذي أصبح في حد ذاته مستودعا للمعلومات المتعمقة عن النُهج التي يمكن اتباعها للتصدي لمشكلة المخدرات العالمية في جميع أنحاء العالم، ومكنت الجميع من الإسهام في هذه العملية.

وفيما يتعلق بطرائق عقد الدورة الاستثنائية، فقد شهدت الأعمال التحضيرية هذه حدثا هاما للغاية في آذار/مارس ٢٠١٥ خلال الدورة الثامنة والخمسين للجنة، باتخاذ القرار ٨/٥٨ الذي يتضمن توصيات أخذت بها الجمعية العامة باعتمادها القرار ١٨١/٧٠. وقد حُدّدت الترتيبات التنظيمية للموائد المستديرة التي ستعقُد خلال الدورة الاستثنائية، بالإضافة إلى الجلسات العامة بموجب مقرر اللجنة ١٦/٥٨ المتخذ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وتشمل الطرائق خمس مناقشات تفاعلية عُقدت في آذار/مارس من العام الماضي أثناء الجزء الخاص المتعلق بالتحضيرات للدورة الاستثنائية، وقد ترأسها أيضا أعضاء المجلس بدعم من فريق يتألف من ممثلين عن الدول الأعضاء – ترشحهم المجموعات الإقليمية الخمس – إلى جانب ممثلي المجتمع المدني وكيانات الأمم المتحدة. وقد كانت مناقشات فيينا التفاعلية بمثابة نموذج لاجتماعات المائدة المستديرة الخمسة التي ستعقد خلال هذه الدورة الاستثنائية والتي ستخصص للمواضيع نفسها. وأتطلع كثيرا إلى عقد اجتماعات المائدة المستديرة هذه، وإنني لعلى ثقة من أن المناقشة بشأن كل موضوع ستكون مفيدة بقدر ما ثبت ذلك بالفعل في فيينا في العام الماضي.

وفيما يتعلق بمشروع الوثيقة الختامية (A/S-30/L.1، المرفق)، فقد بدأت اللجنة العمل عليها في بداية خريف عام ٢٠١٥. وقد شكّلت جميع المعلومات التي جُمعت أثناء العديد من الأحداث التي ذكرتها، فضلا عما يزيد على ٢٠٠ صفحة من إسهامات الدول الأعضاء أساسا موضوعيا لعناصر الورقة التي قدمها المجلس في ٢٤ أيلول/سبتمبر.

ركزت الدول الأعضاء خلال المرحلة الأولى من المفاوضات، في خريف عام ٢٠١٥، على تحديد العناصر الرئيسية. وفي المرحلة الثانية، التي تبدأ في شهر كانون الثاني/يناير من هذا العام، إستندت الوفود إلى ورقة العناصر، من خلال الانخراط في مفاوضات مكثفة مفتوحة بشأن مشروع نص وثيقة ختامية، تحدد هيكلها ومضمونها. وأخيرا، وافقت اللجنة قبل شهر، خلال دورتها التاسعة والخمسين على مشروع وثيقة بعنوان ”التزامنا المشترك بالتصدّي لمشكلة المخدِّرات العالمية ومواجهتها على نحو فعَّال“، وقررت إحالتها إلى الدورة الاستثنائية والتوصية باعتمادها.

ويتناول مشروع الوثيقة الختامية الأبعاد المتعددة لمشكلة المخدرات في العالم. ويتضمن مجموعة شاملة من التوصيات العملية التي تشمل الوقاية والعلاج، وكذلك المسائل الأخرى المتعلقة بالصحة، بما في ذلك توفير الوقاية والعلاج والرعاية الصحية للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)؛ ومسألة توافر المواد الخاضعة للرقابة للأغراض الطبية والعلمية؛ ومنع ومواجهة الجرائم المتعلقة بالمخدرات، وارتباطها بأشكال أخرى من الجريمة المنظمة، وحقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الشباب والأطفال والنساء والمجتمعات المحلية، وكذلك السياسات والاستجابات المتناسبة والفعالة؛ والتحديات المتغيرة، والاتجاهات والظروف الحالية والناشئة، والمشاكل والتهديدات المستمرة، بما في ذلك المؤثرات النفسانية الجديدة؛ وتعزيز

التعاون الدولي القائم على مبدأ المسؤولية الجماعية والمشتركة، والقضايا الاجتماعية والاقتصادية، والتنمية البديلة، والبدائل الاقتصادية القابلة للتنفيذ.

وقد أثبتت العملية التحضيرية بأنه لا يمكن اتباع نهج الحل الذي يناسب الجميع، حيث تختلف التحديات والحالات الميدانية من منطقة إلى أخرى، وداخل المناطق ومن بلد إلى آخر. وفي مواجهة تحدياتنا المشتركة ولكن المتباينة، تتضمن الوثيقة توصيات تنفيذية هامة، وتوضح تصميمنا المشترك على المعالجة والمواجهة الجماعيتين لمشكلة المخدرات في العالم.

وتتطلب كل تلك التحديات اهتمامنا العاجل. ومن الأهمية بمكان ضمان أن تتم ترجمة مشروع الوثيقة الختامية إلى عمل ملموس على أرض الواقع، وأحث الدول الأعضاء وهيئات الأمم المتحدة، والمجتمع المدني، وجميع الأطراف المعنية الأخرى على تعزيز تنفيذه والإسهام فيه، قدر الإمكان عن طريق اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لذلك. كما أنني أحث الجميع على تبادل المعلومات في الوقت المناسب، مع لجنة المخدرات، بشأن التقدم المحرز والنتائج التي تحققت خلال الفترة التي تفصلنا عن عام ٢٠١٩ وما بعدها.

وأود بالنيابة عن أعضاء مجلس الإدارة، أن أشكر معالي السيد موغتر ليكيتوفت رئيس الجمعية العامة، الذي قدم الدعم والتوجيه طوال العملية، والذي كان من دواعي سروري العمل معه بشكل وثيق، وكذلك رئيس الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين، معالي السيد سام كوتيسا ممثل أوغندا. وأود أيضا أن أشكر سعادة السفير فلاديمير غالوشكا، رئيس لجنة المخدرات، في دورتها التاسعة والخمسين، وكذلك سلفه سعادة السفير أريوض سريسموت ممثل تايلند، رئيس اللجنة في دورتها الثامنة والخمسين، على تعاونهما مع المجلس. وأود أيضا أن أشكر أمانة اللجنة، التي كانت تحت تصرف المجلس واللجنة والوفود طوال العملية التحضيرية التي استمرت لعامين، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عموما، من خلال مديره التنفيذي، على خبرته الهامة ودعمه التقني، خلال العملية برمتها. وأخيرا، فإنني ممتن حقا لجميع أعضاء المجلس على عملهم الشاق والتزامهم طيلة مراحل العملية.

إن هذه الدورة الاستثنائية، محورها الإنسان، ويجب أن يكون كذلك. ومن مسؤوليتنا الجماعية، ضمان استناد استجابتنا لمشكلة المخدرات العالمية في عام ٢٠١٦ وما بعده، إلى التعاون الدولي والتضامن والمسؤولية الجماعية والمشتركة، والعمل الدولي المنسق، وذلك بهدف تعزيز وضمان رفاه الشعوب والمجتمعات.

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت

تنظيم الدورة وإقرار جدول الأعمال

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): من أجل تسريع وتيرة عمل الدورة الاستثنائية الثلاثين وطبقا للسوابق، يُقترح أن يكون نواب رئيس الدورة الاستثنائية الثلاثين هم نفس نواب رئيس الدورة العادية السبعين للجمعية العامة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذا الاقتراح؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بالمثل، يُقترح أن يعمل رؤساء اللجان الرئيسية للدورة العادية السبعين، بنفس صفتهم خلال الدورة الاستثنائية الثلاثين.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية توافق أيضا على هذا الاقتراح؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هكذا يكون قد اكتمل تشكيل مكتب دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثلاثين.

وأود أن أوجه انتباه الوفود إلى مسألة تتعلق بمشاركة الكرسي الرسولي ودولة فلسطين، بصفتهما دولتين مراقبتين، في أعمال الجمعية العامة. وسيشارك مراقبو الكرسي الرسولي في أعمال الدورة الاستثنائية الثلاثين، وفقاً لقرار الجمعية ٣١٤/٥٨ المؤرخ ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤، دونما حاجة أخرى إلى إيضاح تمهيدي قبل كل مداخلة. وسيشارك مراقبو دولة فلسطين في أعمال الدورة الاستثنائية الثلاثين وفقاً لقرارات الجمعية ٣٢٣٧ (د-٢٩) المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤، و ١٧٧/٤٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، و ٢٥٠/٥٢ المؤرخ ٧ تموز/يوليه ١٩٩٨، دونما حاجة أخرى إلى إيضاح تمهيدي قبل كل مداخلة.

وفقا للقرار ٢٧٦/٦٥ المؤرخ ٣ أيار/مايو ٢٠١١، ومذكرة الأمين العام الواردة في الوثيقة A/65/856، يشارك مراقبو الاتحاد الأوروبي في أعمال الدورة الاستثنائية الثلاثين دونما حاجة أخرى إلى إيضاح تمهيدي قبل كل مداخلة.

أود أن أطلب الآن، تعاون الممثلين فيما يخص مدة إلقاء البيانات. ونظرا لقصر مدة الدورة الاستثنائية، ومن أجل الاستماع إلى جميع المتكلمين المدرجين في القائمة، سأكون ممتنا لو أوجز الممثلون قدر الإمكان مدة إلقاء بياناتهم. وأود أن أناشد الممثلين حصر تدخلاتهم في خمس دقائق، عندما يتكلمون بالنيابة عن إحدى المجموعات، وثلاث دقائق عندما يتكلمون بصفتهم الوطنية. وإنني أشجع بقوة المتكلمين على التقيد بهذه الحدود الزمنية.

ننتقل الآن إلى إقرار جدول الأعمال. يرد جدول الأعمال المؤقت للدورة الاستثنائية الثلاثين للجمعية العامة في الوثيقة A/S-30/1. ومن أجل تسريع الجمعية العامة لوتيرة عملها، قد ترغب في النظر في جدول الأعمال المؤقت مباشرة في جلسة عامة دون إحالته إلى المكتب.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذا الإجراء؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد جدول الأعمال المؤقت كما ورد في الوثيقة A/S-30/1؟

تقرر ذلك.

البند ٨ من جدول الأعمال

اعتماد الوثيقة الختامية

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): معروض على الجمعية مشروع قرار معنون ”التزامنا المشترك بالتصدِّي لمشكلة المخدِّرات العالمية ومواجهتها على نحو فعال، الوارد في الوثيقة A/S-30/L.1“. تبت الجمعية الآن في مشروع القرار. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماده.

اعتمد مشروع القرار (القرار د ا-٣٠/١)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلا للتصويت، أود أن أذكر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد سارغسيان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): انضمت أرمينيا إلى توافق الآراء بشأن الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة (القرار د ا-٣٠/١، المرفق)، الذي يحدد استراتيجية الأمم المتحدة للتصدي لمشكلة المخدرات العالمية بما يتفق تماما مع جميع المقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. بيد أن وفد بلدي يود أن يذكر أن الوثيقة الختامية لم تجسد على نحو تام ومناسب تلك المبادئ والمقاصد. ومع كل الاحترام الواجب للميثاق، يجب علينا أن

”نقيم علاقات ودية فيما بين الأمم على أساس احترام مبدأ المساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب،

وكذلك اتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلم العالمي“.

وستواصل أرمينيا اتخاذ التدابير المناسبة لتعزيز التعاون الدولي والإقليمي من أجل مكافحة مشكلة المخدرات العالمية على أساس احترام مبادئ المساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب، تمشيا مع مقاصد الأمم المتحدة على النحو المنصوص عليه في ميثاقها.

السيد بيرسي (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): إن سويسرا، شأنها شأن البلدان الأخرى، تعرب عن أسفها لأن الوثيقة الختامية (القرار د ا-1/30، المرفق) لا تتناول مسألة عقوبة الإعدام التي لا تزال تطبقها بعض البلدان على الجرائم المتعلقة بالمخدرات. ونحن نعارض بشدة استخدام عقوبة الإعدام بغض النظر عن الموقع أو الظروف.

وبالنسبة للجرائم المتصلة بالمخدرات، لا يوجد أي دليل على أن لعقوبة الإعدام أثرا رادعا أكثر أهمية أو أكثر فعالية من العقوبات الشديدة الأخرى مثل الأحكام الطويلة الأجل. وعلاوة على ذلك، فإن عقوبة الإعدام المُطبقة على الجرائم المتعلقة بالمخدرات لا تلبي معايير أشد الجرائم خطورة، أي الجرائم المرتكبة بقصد القتل، عملا بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

ونتشاطر شواغل البلدان التي تواجه حالات الطوارئ فيما يتعلق بالاتجار بالمخدرات، ونحن مهتمون بإجراء حوار معها بشأن روادع فعالة حقا وبشأن ممارسات جيدة نموذجية. وأود أن أشير، على سبيل المثال، إلى الحاجة الأساسية إلى الشرطة الفنية والمؤسسات الإصلاحية الخالية من الفساد.

وتبين التجربة أن عقوبة الإعدام لا تسمح للبلد بالتخلص من مشكلة المخدرات لأن ذلك سيتطلب مزيدا من الجهد ومزيدا من الجهود الكبيرة وأنواعا أخرى من الجهود المبذولة لتحقيق النتائج. ولذلك فإن سويسرا تدعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي لا تزال تطبق عقوبة الإعدام إلى النظر في تطبيق وقف اختياري لعمليات الإعدام، لأن الوقف الاختياري إطار متين لإجراء بحث جدي في وسائل أكثر فعالية لحل المشاكل القائمة.

السيد دي بايفا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): نرحب بحرارة باعتماد الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة (القرار د ا-1/30، المرفق). ونشيد بقيادتكم، سيدي الرئيس، وبقيادة رئيس لجنة المخدرات، وبعمل مجلس الدورة الاستثنائية، لا سيما رئيسها وجميع الوفود المشاركة. ونعتبر هذه الوثيقة خطوة هامة نحو سياسات عامة أكثر توازنا وفعالية وإنسانية في مجال المخدرات. وهي أساس جيد لمواصلة التقدم نحو عام ٢٠١٩.

غير أننا نود، في الوقت ذاته، أن نؤكد مجددا قلق البرازيل إزاء تطبيق عقوبة الإعدام على الجرائم المتصلة بالمخدرات. ويرى بلدي أن ما من جريمة تبرر تطبيق عقوبة الإعدام، التي نعتبرها انتهاكا لحقوق الإنسان. ولذلك، فإننا نأسف لعدم التوصل إلى اتفاق على معالجة هذه المسألة في الوثيقة الختامية. ولا تزال البرازيل تشعر بالقلق إزاء الزيادة الأخيرة في عمليات الإعدام على الجرائم المتعلقة بالمخدرات في البلدان التي تعتمد عقوبة الإعدام.

واحترام القرارات الوطنية السيادية مبدأ أساسي من مبادئ السياسة الخارجية للبرازيل. ولهذا السبب نود أن نقترح أن تقوم البلدان، مع إيلاء الاعتبار الواجب لحقائقها الوطنية، بالنظر في إمكانية اعتماد وقف اختياري لتطبيق عقوبة الإعدام على الجرائم المتعلقة بالمخدرات تمهيدا لإلغائها نهائيا. ونحن نتطلع إلى مواصلة النظر في هذه المسألة وإجراء المناقشات البناءة بشأنها، ونحن نقترب من موعد استعراض الإعلان السياسي وخطة العمل لعام ٢٠١٩.

السيدة تشاكون إيتشيبيريا (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): لقد شارك وفد بلدي في توافق الآراء الذي اتُخذ به القرار د ا-٣٠/١ لأنه يعتقد أن القرار يجسد خطوة إلى الأمام فيما يتعلق بتجديد التركيز وإتباع نهج شامل لمعالجة مشكلة المخدرات العالمية. بيد أن كوستاريكا تأسف أسفا عميقا لأن الوثيقة لا تتضمن أي إشارة إلى عقوبة الإعدام، وهو ما لا يتسق مع قرار الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات المتعلق بدعوة البلدان التي تطبق عقوبة الإعدام إلى النظر في إلغائها في القضايا المتصلة بالمخدرات.

وكوستاريكا، ثالث بلد في العالم يلغي عقوبة الإعدام، تعارض عقوبة الإعدام من حيث المبدأ لأنها ترى أنها تشكل عقوبة قاسية ولا إنسانية تهين الفرد وتنتهك أبسط حقوقه الأساسية مثل الكرامة والحق في الحياة. ولا توجد أي حالة أو جرم يمكن أن نعتبر فيهما تطبيق عقوبة الإعدام أمرا عادلا أو مبُررا. وعلاوة على ذلك، فإن تجربتنا تبين أن إنشاء نظام فعال للعدالة الجنائية أمر ممكن بدون اللجوء إلى عقوبة الإعدام.

وليس هناك أي دليل على الإطلاق بأن لعقوبة الإعدام أثرا رادعا عن الجريمة. وأي ربط بينهما غير صحيح. وبازدياد التأييد لقرار الجمعية العامة بشأن الوقف الاختياري لتطبيق عقوبة الإعدام، وفي أعقاب توضيح مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بأن استخدام عقوبة الإعدام لن يكون متسقا أبدا مع نص أو روح الاتفاقيات المتعلقة بالمخدرات، فإن كوستاريكا تحث الدول التي لا تزال تطبق عقوبة الإعدام في قوانينها على تنفيذ وقف اختياري لتطبيقها.

السيد هوي (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): في عام ٢٠١٢ قررت الجمعية العامة بموجب قرارها ١٩٣/٦٧ عقد دورة استثنائية لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي نحو استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمكافحة مشكلة المخدرات العالمية، بما في ذلك تقييم الإنجازات والتحديات ذات الصلة.

وتشعر النرويج بالارتياح إلى كونها جزءا من توافق الآراء على الوثيقة الختامية لهذه الدورة الاستثنائية (القرار د ا-٣٠/١، المرفق). ونلاحظ تطورات إيجابية في الكثير من المجالات مثل التركيز بقدر أكبر على الصحة وضرورة الاعتراف بالنهج الوطنية المختلفة.

ومع ذلك، فإننا ندرك أن تلك العملية قد أخفقت في الحصول على توافق الآراء على الخطوات التي ترى النرويج أنها أساسية لاتِّباع نهج إنساني يتسم بالكفاءة في التصدي للتحديات الراهنة والمقبلة التي تواجهها سياسة المخدرات على الصعيدين الوطني والعالمي. وكنا نود أن تركز الصياغة بقدر أكبر على حقوق الإنسان، خاصة فيما يتعلق بمسألة عقوبة الإعدام على الجرائم المتصلة بالمخدرات، وضرورة التصدي بطريقة أكثر مهنية لمجرمي المخدرات. وكان ينبغي التسليم بمفهوم الحد من الأضرار. ولدينا أدلة تبيّن أن تلك العناصر تمثّل جزءا أساسيا في خفض الضرر الهائل الناجم عن المخدرات على الأفراد والمجتمع على حد سواء.

ومن الضروري إبداء العزم من جانب حكومات الدول، فضلا عن مشاركة المجتمع المدني واضطلاع الأمم المتحدة بدورها على نطاق أوسع لضمان فعالية سياسة المخدرات العالمية التي تعطي الأولوية للإنسان أولا. ويتطلب ذلك الاتساق بين مكافحة المخدرات وحفظ الأمن وصون حقوق الإنسان ومراعاة الصحة العامة والسياسة الإنمائية. وفي حين تعدُّ الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية، على هذا النحو، خطوة في الاتجاه الصحيح، فإنه يتعين التصدي لتلك المسائل والعمل عليها في السنوات المقبلة، في ذات الوقت الذي نأمل فيه أن يتم التسليم بأهميتها في عام ٢٠١٩ وما بعده على نطاق أوسع. وتعتزم النرويج أن تدعو بصوت واضح إلى نهج تدريجي أكثر.

السيد روماني غيرنر (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية) تود أوروغواي أن تعلل تصويتها ومدى عملنا بشكل مكثف مع مختلف الدول سعيا وراء الوصول إلى هذه الوثيقة الختامية (القرار د ا-٣٠/١ المرفق) التي هي نتاج توافق في الآراء نسعى إلى أن يشمل جميع الأصوات حقا. وعلى منوال العديد من الممثلين الذين تكلموا قبلنا، فإننا نأسف أسفا عميقا لأن الوثيقة لا تتضمن وقفا اختياريا لعقوبة الإعدام، وهو تدبير ينتهك أبسط الحقوق الإنسانية للجميع - الحق في الحياة. وليس الأمر متعلقا بفعالية القانون الجنائي بل باحترام صكوك حقوق الإنسان التي نلتزم بها جميعا بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

ونشعر بالأسف أيضا لأنه لم تجر مداولات كافية في المناقشة التي أسفرت عن هذه الوثيقة بشأن إنهاء تجريم حيازة مواد خاضعة للمراقبة بغرض الاستخدام الشخصي. فهو ليس إذنا منصوصا عليه بموجب أي من الاتفاقيات، بل هو حق من حقوق الإنسان الواجب حمايتها. ويؤسفنا علاوة على ذلك عدم حفظ توازن خطة العمل التي حددناها لأنفسنا في وقت سابق بصورة جدية ومسؤولة، وهي الآن قيد التنفيذ.

وأخيرا، نأسف أيضا لعرقلة تقديم استراتيجية الحد من الأضرار وقبولها، خاصة وأنها قد بينت العديد من المزايا في احتواء حقائق الواقع المثيرة للقلق. وهي أيضا وسيلة لتعزيز التعاون ومعالجة مشكلة المخدرات العالمية.

السيدة سميث (جامايكا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لأخذ الكلمة لشرح موقف جامايكا إزاء الوثيقة الختامية (القرار د ا-٣٠/١، المرفق)، الذي أُعتمد للتو.

وتؤيد جامايكا أن توافق الآراء بشأن الوثيقة الختامية الذي نشيد به، قد جاء نتاج عملية طويلة وصعبة من التفاوض. وقد شملت تلك المشاورات المتعددة من جانب الدول والإسهامات المقدمة من الدول الأعضاء والمجتمع المدني والمنظمات الدولية ووكالات الأمم المتحدة. ونلاحظ - على الرغم من التباين الواسع في الآراء - أنه قد أُتخذت خطوات هامة، بما في ذلك الإشارات إلى ضرورة وضع استراتيجيات شاملة ومتوازنة وبدائل للحبس بسبب ارتكاب جرائم المخدرات الصغرى، وأهمية استخدام الأدلة العلمية في تقييم السياسات المتعلقة بالمخدرات والتنمية البديلة وخفض الطلب على المخدرات.

بيد أن جامايكا تشعر بخيبة الأمل لأن الوثيقة لم توفر للبلدان قدرا كافيا من المرونة لوضع سياساتنا الداخلية بحيث تتلاءم مع الظروف الوطنية، بما في ذلك الاعتراف بالاستخدامات التقليدية للقنب في مجتمعاتنا بوصفه نظاما للأسرار الدينية. وبالإضافة إلى ذلك، لا توجد آلية متابعة لاستعراض الهيكل العالمي لمكافحة المخدرات وتقديم توصيات لتنظر فيها الدول الأعضاء بشأن أفضل السبل لإعادة وضع الاستجابة العالمية.

وعلى الرغم من أن الوثيقة لا ترقى تماما إلى تطلعات جامايكا، إلا أننا ما نزال ملتزمين بمواصلة الحوار البنّاء. ونهيب بالمجتمع الدولي المضي قدما والتصدي لمشكلة المخدرات العالمية بطريقة تجسد الحقائق المعاصرة والناشئة.

السيد بوديمان (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أولا، أود أن أرحب باعتماد الوثيقة الختامية (القرار د ا-٣٠/١، المرفق)، التي تمثّل معلما هاما صوب عام ٢٠١٩.

ونود من ناحية أخرى، أن نسجل في المحضر مواقف وفد بلدنا المبدئية التالية إزاء المسائل الهامة المتعلقة بعقوبة الإعدام. يتعين علينا أن نؤكد مجددا أنه لا يوجد توافق دولي في الآراء بشأن إلغاء عقوبة الإعدام. ولم تُحظَر بعد عقوبة الإعدام بموجب القانون الدولي. بل إن تطبيق عقوبة الإعدام إنفاذ للعدالة الجنائية بالنسبة لفرادى الدول، وتقرر فيها السلطات المختصة. بعبارة أخرى، فإن لكل دولة الحق السيادي في أن تقرر بنفسها نظام العدالة المناسب لها مع مراعاة ظروفها

الخاصة. ولكل دولة الحق السيادي في اختيار نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والقانوني، على نحو يحقق أفضل مصالحها. ومع ذلك فإن من الواضح أن المبادر بطرح هذه المسألة في هذا المحفل قد قرر أنه ينبغي احترام رأي واحد فقط فيها. ونود أن نكرر التأكيد بوضوح أن عقوبة الإعدام تمثّل عنصرا هاما من قانون الإدارة ونظام العدالة في بلدنا. وهي لا تطبق إلا على أشد الجرائم خطورة، فضلا عن كونها أداة للردع.

ونحن جميعا هنا اليوم لأن مشكلة المخدرات العالمية لا تزال تشكّل خطرا على سلامة وأمن الجميع. ويبدو إنتاج المخدرات ونقلها أشبه بتعاون متطور ومتعدد الأطراف تديره عصابات وحشية تتجر بحياة ضحاياها من أجل الربح. ونحن غالبا ما نتجاهل أولئك الضحايا. فالمتجرون ينفذون عقوبات هائلة على ضحاياهم، بما في ذلك عقوبة الإعدام. ولدينا ضمانات قانونية مناسبة تراعي السياسات الوطنية التي تمنع وقوع أي خطأ قضائي.

وتود الدول التالية أن تسجل تأييدها لهذا البيان: الإمارات العربية المتحدة، إيران، باكستان، البحرين، بروني دار السلام، سنغافورة، السودان، الصين، عمان، قطر، الكويت، ماليزيا، مصر، المملكة العربية السعودية، اليمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لقد استمعنا إلى آخر المتكلمين تعليلا للتصويت.

نستمع الآن للبيانات بعد اتخاذ القرار. أعطي الكلمة للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد ميميكا (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أخذ الكلمة بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء والبلدان التالية، التي تؤيد هذا البيان – ألبانيا، أندورا، الأرجنتين، أستراليا، البوسنة والهرسك، كندا، كابو فيردي، شيلي، كولومبيا، السلفادور، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، جورجيا، آيسلندا، ليختنشتاين، المكسيك، موناكو، الجبل الأسود، ناميبيا، نيوزيلندا، النرويج، بنما، جمهورية مولدوفا، سان مارينو، صربيا، تركيا، أوكرانيا، أوروغواي، وأوزبكستان – لكي أتكلم بشأن مسألة عقوبة الإعدام فيما يتعلق باعتماد الوثيقة الختامية (القرار د ا-١/٣٠، المرفق).

يؤسفنا بشدة أن الوثيقة الختامية لا تتضمن الحديث عن عقوبة الإعدام. لدينا اعتراض قوي وقاطع على عقوبة الإعدام في جميع الظروف. ونعتبر أن عقوبة الإعدام تحط من كرامة الإنسان وأن الخطأ في تطبيقها لا يمكن إصلاحه. وعلاوة على ذلك، فإن فرض عقوبة الإعدام على جرائم المخدرات يتنافى مع قواعد القانون الدولي، وتحديدا الفقرة ٢ من المادة ٦ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. لقد أشار الدعم غير المسبوق الذي ولده قرار الجمعية العامة ١٨٦/٦٩ بشأن وقف العمل بعقوبة الإعدام، الذي اعتمد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، إلى أن هناك زخما دوليا وراء الجهود الرامية إلى الحد من تطبيق عقوبة الإعدام، بما في ذلك من حيث عدد الجرائم التي تفرض فيها.

ونحث جميع الدول التي لم تطبق وقف العمل بعقوبة الإعدام كخطوة أولى نحو إلغائها على أن تفعل ذلك. وعلاوة على ذلك، نرحب بالقرار الذي اتخذته الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات بدعوة البلدان التي لا تزال تطبق عقوبة الإعدام إلى النظر في إلغائها بالنسبة للجرائم المرتبطة بالمخدرات وببيان مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بأن عقوبة الإعدام لم تكن أبدا ضمن نص أو روح الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات. كما نشجع الدول الأعضاء على اعتماد ضمانات للحيلولة دون أن تسفر العدالة الجنائية أو غيرها من أشكال المساعدة الدولية عن تطبيق عقوبة الإعدام ومساءلة

الوكالات الدولية عن الامتثال لهذا وسائر الالتزامات الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بذلك نختتم نظرنا في البند ٤ من جدول الأعمال.

البند ٧ من جدول الأعمال

مناقشة عامة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه فخامة السيد جيمي موراليس، رئيس جمهورية غواتيمالا.

الرئيس موراليس (تكلم بالإسبانية): في ما يسمى بالحرب على المخدرات، تحملت بلدان مثل غواتيمالا أسوأ جانب من جوانب العبء المجحف للخسائر في الأرواح البشرية.

ويمكنني القول بأن غواتيمالا قد امتثلت لالتزاماتها الدولية، وانضمت إلى الكفاح رغم مواردنا المحدودة للغاية وعلى حساب استثماراتنا في مجالات الصحة والتعليم والتنمية. وعليه اقترحنا، مع كولومبيا والمكسيك، عقد هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بوصفها فرصة تاريخية لا للتفكير النقدي بشأن فعالية سياسات المخدرات على الصعيد العالمي والتحديات التي تجابهها فحسب بل ولإعادة توجيه التعاون الدولي بشأن هذه المشكلة وتحسينه وتعميقه.

نحن ندرك أن النتائج المتوقعة للسياسات الحالية على الصعيد العالمي لم تتحقق بالكامل وأن هناك آثارا غير مرغوب فيها وأن التقدم لا يزال محدودا. ونعلم أيضا أن هذه السياسات ينبغي أن تتكيف مع الحقائق الجديدة التي تنشأ من أجل التصدي للتحديات في كل منطقة وفي كل بلد. وفي ضوء ذلك، علينا أن نتساءل: إن كانت مواردنا محدودة جدا واحتياجاتنا الاجتماعية كبيرة للغاية، لما ينبغي أن نعطي الأولوية؟

لقد عززت غواتيمالا ويسرت إقامة حوار مفتوح وتعددي، يراعي الوقائع في جميع البلدان ومصالحها ويسعى إلى التوصل لاتفاقات لصالح سياسات مخدرات أكثر فعالية وإنسانية. وبالتالي، فإننا نرحب بالتقدم المحرز. وأود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط رئيسية.

أولا، إعادة التأكيد على أن صحة ورفاه الجنس البشري هي الهدف من الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات التي يمكن أن تقودنا إلى إعطاء الأولوية لاتباع نهج إنساني يركز على الصحة العامة وليس على مجرد الاستجابات العقابية. ثانيا، الاعتراف بأن السياسات المتعلقة بالمخدرات ينبغي أن تكون متسقة مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بما يضع الناس وليس المواد المخدرة في صميم تلك السياسات. وثالثا، الاعتراف بأن الاتفاقيات الدولية تتسم بما يكفي من المرونة لتمكين البلدان من تنفيذ السياسات المتعلقة بالمخدرات وفقا لأولوياتها واحتياجاتها، بما يعني أنه يجوز لكل دولة أن تقرر بكل سيادة السياسة التي تلائم على أفضل وجه واقعها وتتصدى للتحديات التي تواجهها وتلبي مصالحها المحددة.

ومن أهم التغييرات التي يلزم إدخالها اليوم على السياسات الحالية المتعلقة بالمخدرات هو أن نعطي الأولوية إلى خفض الطلب بدلا من التركيز حصرا على الحد من العرض. علينا أن نكفل شمول السياسات المتعلقة بالمخدرات. وفي هذا الصدد، نرحب بالتوازن الذي بدأ في الظهور في بعض البلدان المتقدمة النمو. وفي الوقت نفسه، نعتقد أن هذا النهج ينبغي أن يمثل أولوية للمجتمع الدولي تجاه البلدان النامية.

ولا بد لي من التأكيد على أنه، في البحث عن سياسات شاملة ومتوازنة، سيبدأ بلدنا أيضا تنويع التعاون الدولي الذي نتلقاه فيما يتعلق بسياسة المخدرات صوب مجالات هامة مثل

التنمية البشرية المستدامة، بما في ذلك التنمية البديلة، وكذلك رعاية المتعاطين مثيري الإشكاليات وعلاجهم وإعادة تأهيلهم ومنع الاستهلاك بشكل عام.

وأخيرا، فإننا ندرك أن العملية تبدأ لتوها، ونحن نثق أن الوثيقة الختامية التي اعتمدناها (القرار د ا-٣٠/١، المرفق) تمثل خطوة أولى ستقودنا إلى سياسات على الصعيد العالمي سيكون البشر أهم عناصرها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه فخامة السيد إنريكي بينيا نييتو، رئيس الولايات المتحدة المكسيكية.

الرئيس بينيا نييتو (تكلم بالإسبانية): إن الأمم المتحدة هي أرفع محفل للتصدي للتحديات العالمية في عصرنا والتغلب عليها. ولهذا السبب، وفي عام ٢٠١٢، دعت غواتيمالا وكولومبيا والمكسيك إلى عقد هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية. والهدف من ذلك هو استعراض الاستراتيجية الدولية الراهنة، وقبل كل شيء، تحديد حلول أفضل من منظور حقوق الإنسان ومن حيث الوقاية والصحة العامة، الأمر الذي من شأنه أن يضع رفاه الأفراد في المركز.

ولا يمكننا أن ننكر أن شروط المناقشة قد تغيرت في السنوات الأخيرة. وبدأ يظهر توافق في الآراء مؤيداً لإصلاح مجد للنظام الدولي للمخدرات. ويتشكل نهج جديد يكافح المجرمين بحزم، ولكن بدلاً من تجريم المستهلكين، فهو يتيح لهم الفرص والبدائل. ويجب علينا أن نواصل على نحو حازم القيام بما أثبت نجاعته. وعلى نحو مرن، يجب علينا أن نغير ما لم يحقق النتائج. ولم ينجح النهج الذي يستند أساساً إلى الحظر – ما يسمى بالحرب على المخدرات التي بدأت في السبعينات من القرن الماضي – في تقليص الإنتاج أو التهريب أو الاستهلاك العالمي للمخدرات.

ولا يزال الاتجار بالمخدرات واحداً من أكثر الأنشطة المربحة للجريمة المنظمة وعاملاً حاسماً في نموها العابر للحدود الوطنية. ومن المؤكد أن تجارة المخدرات غير المشروعة قد أدت إلى الموت والعنف، ولا سيما في البلدان المنتجة وبلدان العبور. ولطالما كانت المكسيك على مدى عقود من الزمن واحدة من البلدان الأكثر التزاماً بالتصدي لمشكلة المخدرات. وبلدي إحدى الدول التي دفعت ثمناً باهظاً – باهظاً جداً – من حيث فقدان السلام والمعاناة والخسائر في الأرواح البشرية – بين الأطفال والشباب والنساء والبالغين. وعلى غرار بلدان قليلة أخرى، نعلم الحدود والآثار المؤلمة للنموذج المعتمد أساساً على مفهوم الحظر.

ولهذا السبب ما فتئنا، خلال فترة إدارتي، نسعى إلى التعامل مع ظاهرة المخدرات بطريقة أكثر تكاملاً، باستراتيجية تسعى إلى تفادي توليد العنف والتي تشارك فيها جميع القطاعات تقريباً من حكومة المكسيك. ولخفض تدفّق المخدرات، واجهنا الجريمة المنظمة من خلال تنسيق أفضل بين سلطاتنا واستخدام نظم الاستخبارات وتفكيك هياكلها التشغيلية والمالية. وبهذه الطريقة، تمكّنا من إلقاء القبض على زعماء الجريمة الرئيسيين، وخفضنا العنف في مناطق محددة في بلدنا، مما أدى إلى انخفاض معدلات الجريمة. وعلاوة على ذلك، ومن خلال استخدام التكنولوجيا والمعلومات، نقوم بالعثور على محاصيل المخدرات ومختبراتها وتحديدها وتدميرها. وفي الوقت نفسه، وبغية الحد من الطلب المحلي، قمنا بتعزيز جهود الوقاية في أوساط الأطفال والشباب، فضلاً عن العلاج من الإدمان. وساند هذا النهج المنع الاجتماعي للعنف والجريمة في المجتمعات المحلية الضعيفة.

ومع ذلك، وعلى الرغم من الجهود التي بُذلت والنتائج التي تحققت، فإننا لم نتحرر تماماً من التهديد الإجرامي في الوقت الذي يزداد فيه الطلب الدولي على المخدرات. وفي

إطار النموذج الحالي، يجب أن تقوم البلدان المستهلكة بالمزيد، في الحد من الطلب وفي مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية على حد سواء. كما أن المستوى والتعقيد وقوة الإفساد التي تتمتع بها الجماعات الإجرامية موجودة أيضاً ضمن حدود البلدان المستهلكة حيث يحدث البيع النهائي. ولمواجهة هذاه الحالة بالمسؤولية العالمية، تعرض المكسيك الاقتراحات التالية:

أولاً، تتطلب مشكلة المخدرات العالمية من المجتمع الدولي أن يؤيد مبدأ المسؤولية العامة والمشتركة من خلال تكثيف التعاون الدولي الفعال. وفي عالم يتسم بالعولمة، باتت المخدرات أيضاً قضية عالمية تهم جميع الدول. وما من بلد يستطيع التصدي لهذه الآفة بمفرده. وعلاوة على ذلك، فإن الاختلاف بين السياسات العامة لكل بلد على حدة يجعل من الصعب التعاون وتحقيق النتائج. ولذلك فنحن بحاجة إلى توافق عالمي في الآراء، أو على الأقل توافق الآراء على صعيد نصف الكرة الغربي، من أجل التصدي لمشكلة المخدرات على نحو فعال.

ثانياً، يجب علينا أن نعزز الجبهة المشتركة ضد الجريمة المنظمة عبر الوطنية بحيث لا نترك لها مجالاً لإجراء عملياتها المالية والجرائم ذات الصلة بها. ويجب أن نعزز التعاون بين حككوماتنا ونوسع نطاق تبادل المعلومات والإجراءات المشتركة بغية تفكيك المنظمات الإجرامية.

ونقطتي الثالثة هي أن تحسين التنسيق والتعاون فيما بين وكالات الأمم المتحدة المتخصصة أمر ضروري للتصدي لجميع جوانب مشكلة المخدرات العالمية. ومن خلال اختلاف ولاياتها ومع زيادة التعاون فيما بينها، ينبغي لكيانات مثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومنظمة الصحة العالمية أن تدعم الدول الأعضاء في تنفيذ الاستراتيجيات والسياسات والبرامج الفضلى للتعامل مع المخدرات.

رابعاً، إن السياسات العامة والإجراءات التي تستند إلى السياسات الدولية المتعلقة بالمخدرات ينبغي أن تتواءم مع جهود التنمية المستدامة في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠). إفهداف التنمية المستدامة والجهود الرامية إلى حل المشكلة العالمية للمخدرات يجب أن تكون متكاملة ومتعاضدة.

والنقطة الخامسة هي أننا ينبغي أن نعالج الضرر الاجتماعي المرتبط بسوق المخدرات غير المشروعة. وفيما يتعلّق بالمجتمعات المحلية المتضررة من الجريمة المنظمة، نحن بحاجة إلى جهد متكامل للوقاية من العنف والإقصاء وإضعاف النسيج الاجتماعي. ويجب علينا أن ندعم المجتمعات المحلية المتأثرة بالبدائل التعليمية والتوظيفية والترفيهية التي تعزز الإدماج والتماسك الاجتماعيين. وعلى وجه الخصوص، يجب علينا أن نوجد البدائل الإنتاجية في المناطق التي تزرع فيها المخدرات، على سبيل المثال، كاستبدال المحاصيل وبرامج عقود الزراعة الدولية.

سادساً، وفي ضوء محدودية النموذج المعتمد على مفهوم الحظر، يجب علينا أن نعالج مسألة المخدرات العالمية من منظور حقوق الإنسان. وبهذه الطريقة وحدها يمكننا أن نوفر استجابات أشمل وأكثر توازناً لتعزيز التنمية.

وينطوي هذا التغيير الأساسي على تعديل النهج العقابية إلى حد كبير لكي نضع الأفراد وحقوقهم وكرامتهم – وليس المواد أو العمليات القانونية – في محور جهودنا.

سابعا، ينبغي التصدي لتعاطي المخدرات باعتباره مشكلة صحية عامة في الأساس، إذ أنه يشكل تهديدا للتنمية الشاملة للشعب، ولا سيما أطفالنا وشبابنا. فيجب التعامل مع إدمان

المخدرات من خلال آليات شاملة للوقاية، والحلول العلاجية، لا من خلال صكوك جنائية تجرم المستهلكين وتضر بتنمية شخصيتهم.

ثامنا، فيما يتعلق بالجرائم المتصلة بالمخدرات، يجب أن تكون لدينا عقوبات تتناسب مع الجريمة وبدائل للسجن تتضمن أيضا منظورا جنسانيا. فالعقوبات غير المتناسبة المستخدمة لمعاقبة النساء والأطفال الذين يعيشون في أوضاع هشة، بعيدة عن حل المشكلة، وتولد حلقات مفرغة من الإقصاء والإجرام. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تقدم للسجناء خدمات العلاج والتعليم وإعادة التأهيل وإعادة الادماج الاجتماعي.

تاسعا، نحن بحاجة إلى الجهود الدولية الرامية إلى منع تعاطي المخدرات، من خلال حملة تستهدف الأطفال والشباب على الصعيد العالمي. ويجب علينا حماية أضعف أفراد مجتمعاتنا، والتأكد من معرفتهم بالآثار السلبية المرتبطة بتعاطي المخدرات واستهلاك المؤثرات العقلية.

والنقطة العاشرة هي أنه ينبغي لنا ضمان توافر المواد الخاضعة للمراقبة للأغراض الطبية والعلمية، وتحسين إمكانية الحصول عليها، وفي الوقت ذاته منع تسريبها وإساءة استخدامها والاتجار بها. وينبع هذا الاقتراح من مناقشة وطنية واسعة النطاق بشأن استخدام الماريوانا، عقدتها حكومة المكسيك مع الخبراء والأكاديميين وممثلي المجتمع المدني.

وبصفتي رئيس المكسيك، أود في هذه الدورة الاستثنائية أن أتكلم عمن أعربوا عن الحاجة إلى تحديث الإطار التنظيمي للإذن باستخدام الماريوانا للأغراض الطبية والعلمية. فقد أعرب المشاركون في تلك المحافل أيضا عن أهمية زيادة كمية الماريوانا – وفقا للمعايير الدولية – التي يمكن اعتبارها لأغراض الاستعمال الشخصي وذلك من أجل عدم تجريم المستهلكين. وفي الأيام المقبلة، ستحدد حكومة المكسيك الإجراءات المحددة التي يتعين اتخاذها لبلوغ تلك الغاية، وفقا لمبادئ الصحة العامة وحقوق الإنسان التي اقترحناها في هذه الدورة الاستثنائية. ولذلك، فمن على هذا المنبر، ومن أرفع محفل للمجتمع الدولي، أعبر عن شكري للخبراء والأكاديميين وممثلي المجتمع المدني الذين ساهموا بطرح الأفكار والتوجيه نحو التوصل لتوافق جديد في الآراء.

فمشكلة المخدرات العالمية ظاهرة لا تعرف حدود وتضر بالمجتمعات في جميع أنحاء العالم. وحتى الآن، فإن الاستجابات التي نفذها المجتمع الدولي، بصراحة، لم تكن كافية. وإنني على ثقة بأن هذه الدورة الاستثنائية ستوفر فهما دوليا جديدا بشأن هذه المسألة. ويحدوني الأمل في أن يمكننا هذا الحوار من البدء في وضع الرؤية والأدوات والتوافق الجديد في الآراء الذي نحتاج إليه لمواجهة ظاهرة المخدرات في القرن الحادي والعشرين. ويمكننا معا أن نتوصل إلى حلول. ويجب علينا أن نتخطى الحظر لنحقق الوقاية الفعالة والتنظيم. فهناك الآلاف من الأرواح تعتمد على ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان تدلي به فخامة السيدة آنا هيلانة شاكون، نائبة رئيس كوستاريكا.

السيدة شاكون (كوستاريكا) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أعرب عن تضامن شعب كوستاريكا مع البلدين الشقيقين – إكوادور واليابان – في المآسي التي يواجهانها. كما نود أن نعرب عن خالص تعازينا لأفغانستان بشأن الهجوم الإرهابي الذي وقع هناك للتو.

تؤيد كوستاريكا البيان الذي سيدلي به وزير خارجية الجمهورية الدومينيكية باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

يود وفد بلدي أن يشكركم، سيدي الرئيس، وأن يشكر الهيئة المكلفة بتنظيم هذه الدورة الاستثنائية.

وبالمثل، يود بلدي أن يتوجه بالشكر إلى المكسيك على قيادتها، إلى جانب كولومبيا وغواتيمالا، فقد شجعت على عقد هذا الحدث. وأيدت كوستاريكا هذه المبادرة منذ البداية، لأنها ترى أنه في ضوء التحديات المشتركة الجديدة والنتائج الهزيلة للاستراتيجية الحالية، هناك حاجة إلى عقد مناقشة مفتوحة وشاملة، تستند إلى أفضل الأدلة المتاحة المتعددة التخصصات التي ستمكننا من تركيز جهودنا على وضع خطط وسياسات وإجراءات وتنفيذها، يكون هدفها معالجة مشكلة المخدرات العالمية باتباع نهج شامل ومتعدد التخصصات يتركز حول الإنسان. وبدون شك، يمثل عقد هذه الدورة نقطة تحول حقيقية نحو اتباع سياسة ذات توجه اجتماعي لها وجه إنساني في معالجة ظاهرة المخدرات. ونكرر التأكيد على أن هناك أدلة كثيرة تبين أن السنوات الخمسين الماضية من السياسات القمعية والحرب على المخدرات لم تقدم الحل.

وعلى الرغم من أنه يسر كوستاريكا أن ترى توافق الآراء الذي تحقق في التوصيات التي تم التفاوض بشأنها في فيينا، وبالرغم من أننا مسرورون لأن الوثيقة تجسد التزام الدول بمعالجة ظاهرة أبعد من أن تكون تحت السيطرة، يجب ألا يغيب عن بالنا أنه من أجل تحقيق توافق الآراء، أغفلت الوثيقة عناصر حاسمة من أجل التوصل لنهج شامل حقا. وفي هذا الصدد، تود كوستاريكا أن تشدد على أنه إذا أردنا حقا تقليل الآثار السلبية لهذه الآفة، فمن الضروري أن نعالج المسائل التي لم يرد ذكرها في الوثيقة، مثل النهج الجديدة، والحد من الأضرار، والتناسب في إصدار الأحكام، وعدم استخدام عقوبة الإعدام، وفعالية السياسات، وتشكيل فريق من الخبراء لدراسة استراتيجياتنا وتوجيهها. وبالمثل، فإن الوثيقة ينبغي ألا تعتبر غاية في حد ذاتها، بل نقطة انطلاق لوضع سياسات أكثر شمولا وفعالية وتعزيزها.

ولم تعاقب كوستاريكا قط على الاستهلاك باعتباره جريمة، فلطالما استند نهجنا إلى منظور الوقاية والصحة.

ونستخدم نسبة ٦٠ في المائة من الأموال التي يتم الاستيلاء عليها نتيجة الاتجار بالمخدرات لتمويل مشاريع في ميدانَي الوقاية والعلاج. ومؤخرا جدا، قمنا بإصلاح قوانيننا الجنائية لتشمل التركيز على المسائل الجنسانية والتناسب، مما يسمح لنا بخفض الأحكام بالسجن على النساء الضعيفات.

ومع ذلك، لا يمكن لأي بلد أن يتصدى بشكل فعال للاتجار بالمخدرات بمفرده، نظرا لطابعه العابر للحدود. ومن منظور التعاون، فإن المساعدة القانونية المتبادلة أمر أساسي لمنطقتنا التي تحتاج أيضا إلى التعاون من أجل تنفيذ التدابير الاجتماعية وتدابير الصحة العامة اللازمة لمواجهة هذه المشكلة بصورة شاملة. وفي هذا الصدد، يرحب وفد بلدي بالعمل الأقاليمي الذي يجري الاضطلاع به في إطار آلية التنسيق والتعاون المعنية بالمخدرات بين الاتحاد الأوروبي وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وبرنامج التعاون بشأن السياسات المتعلقة بالمخدرات بين أمريكا اللاتينية والاتحاد الأوروبي، مما يتيح الفرصة لوضع البشر في صميم سياساتنا المعنية بالمخدرات.

وعلى الرغم من أن الوثيقة الختامية التي اعتمدناها (القرار د ا-١/٣٠، المرفق) تأتي كخطوة جديرة بالترحيب، وتعكس بعض المسارات الجديدة التي ينبغي لنا أن نسلكها في النقاش الدولي بشأن مشكلة المخدرات العالمية، ما زال أمامنا المزيد من العمل. ويجب أن ينعكس ذلك في الإجراءات التي تمكّننا من وضع بلداننا على طريق المساواة، والتنمية الشاملة والمستدامة، وفقا للالتزامات المعتمدة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) لذلك، سوف تعزز كوستاريكا هذا التعاون، وهي ملتزمة أصلا بالعمل بنشاط وبصورة بناءة في هذه الدورة الاستثنائية، وكذلك بالعمل الذي يأتي متابعة

لها. وآمل أن نتمكن من الاجتماع مرة أخرى بشأن هذا الموضوع، بعد أن نكون حققنا نتائج أكثر مما حققنا معا حتى الآن كمنطقة وكنصف الكرة الغربي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لفخامة السيدة إيزابيل دي سانت مالو دي ألبارادو، نائبة الرئيس ووزيرة الخارجية في جمهورية بنما.

السيدة دي سانت مالو دي ألبارادو (بنما) (تكلمت بالإسبانية): إن بنما، بالنظر إلى موقعها الجغرافي، تشكل تاريخيا مفترق طرق فريدا من نوعه ونقطة التقاء على هذا الكوكب. ونقطة الالتقاء التي يشكلها بلدنا تستفيد منها البلدان في نصف الكرة الغربي، وتمثّل جسرا للبلدان الأخرى. ولكن المؤسف أن هذه المزايا ذاتها جعلت بنما مسارا جذابا للذين يخططون لأعمال غير قانونية ويعملون على تطويرها وارتكابها، ولا سيما تلك المتصلة بالاتجار بالمخدرات. وهذا يعني أن بلدنا يضطر إلى بذل جهود استثنائية لمكافحة تزايد الشحنات من المواد غير المشروعة والأموال المتأتية من تلك التجارة والأنشطة ذات الصلة.

وجمهورية بنما، إدراكا منها لمسؤولياتها تجاه المجتمع الدولي، تعمد إلى تنفيذ سلسلة من الاستراتيجيات لمكافحة ويلات الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة. والتزامنا بالتخفيف من وقع هذه الآفات، التي تحد من تنمية شعوبنا، هو التزام قوي جدا. والتهديد الآخر الذي نواجهه يأتي من الجماعات التي تعمل خارج نطاق القانون، وهي ظاهرة برزت نتيجة الصراعات المحلية في البلدان المجاورة. والخطوات التي نتخذها كمنطقة بغية وضع حد نهائي لتلك الصراعات، أدت للأسف أيضا إلى ظهور عصابات إجرامية.

وعلى الرغم من الجهود القوية التي تبذلها بنما لمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، فهي تعاني من العواقب الناجمة عن زيادة كبيرة في إنتاج المخدرات في بلدان المنطقة، ونقل هذه المخدرات من مكان إنتاجها إلى مكان بيعها واستهلاكها في جميع مناطقنا. ونتيجة لجهودنا في هذا المجال، يمكننا أن نشير إلى أنه، خلال السنوات العشر الماضية، استطعنا أن نصادر ما يزيد على ٤٠٠ طن من المواد غير المشروعة، منها ٥٧ طنا ضبطت في عام ٢٠١٥. وهذا رقم قياسي عالمي من حيث المصادرة، وقد جعل جمهورية بنما البلد الثالث من حيث أكبر كمية مضبوطات في العالم.

وهذه المعركة ضد نقل المخدرات من البلدان المنتجة إلى البلدان التي هي من كبار البلدن المستهلكة، وضد المجموعات التي تنشط على الحدود والتي تتحول لاحقا إلى عصابات إجرامية، تعني أنه يتعيّن على دولة بنما أن تخصص جزءا كبيرا من ميزانيتها الوطنية للتصدي لهذه الجرائم، بدلا من استعمالها لتلبية احتياجاتها الأخرى، تمشيا مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠). وبذلك، فإن حكومة بنما أثبتت التزامها بالشفافية والتزامها بمكافحة الأنشطة غير المشروعة والإجرامية، حتى عندما لا تكون أراضيها منشأ لها.

لهذا السبب، نود أن نكرر القول إننا بدافع من الصكوك المتعددة الأطراف التي تُعنى بمكافحة تلك الآفات، ما فتئنا نعمل على تعديل تشريعاتنا وفقا لمعايير الوكالات الدولية، مثل فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، الأمر الذي أدى ببنما إلى وضع معايير حديثة وفعالة تسمح لنا بمنع غسل الأموال ومكافحته في مركزنا المالي الدولي. وبنما، التي تتحلى باقتصاد قوي يستند إلى الخدمات، تعكف على تنفيذ تدابير مختلفة لتجنيب نظامنا المالي من أن يُستخدم لأغراض غير مشروعة، ومن منع حدوث هذا الأمر. وفيما نفعل ذلك، ندأب على ممارسة العناية الواجبة، وتنفيذ مبدأ ”اعرف زبونك“ بهدف منع غسل الأموال، وتمويل الإرهاب والعديد من الأنشطة الإجرامية الأخرى، وفقا للتشريعات والاتفاقات الدولية التي صدقت عليها دولة بنما. ومن على هذا المنبر،

أود أن أؤكد للعالم التزام بنما بأعلى المعايير الدولية المتعلقة بالشفافية. وسوف نفعل كل ما في وسعنا لكفالة أن يدرك العالم جهودنا التي يُنتقص منها ظلما في الوقت الراهن، من خلال نشر وثائق تحمل خطأً اسم بلدي.

ومن بين الجهود الأخرى التي نبذلها، أود أن أتشاطر والوفود حقيقة أننا أقمنا مركزا أمنيا مشتركا بين الوكالات على الصعيد الإقليمي، والذي سيتمثل غرضه الرئيسي في إدماج الاستخبارات الدولية، الأمر الذي من شأنه تيسير تبادل المعلومات وإتاحة معارف استراتيجية بشأن المسائل الأمنية.

وبالنسبة إلى السياسات الصحية، تواصل دولة بنما التمسك بموقفها المتعلق بأهمية استخدام المواد الخاضعة للمراقبة للأغراض الطبية. إن تناول مسألة المخدرات يشكل جزءا أساسيا من سياساتنا الوطنية التي تتمحور حول الناس، بدلا من نهج التمحور حول المواد، بالترافق مع نطاق واسع من الأنشطة بدءا من النهوض بالصحة وصولا لإعادة الإدماج الاجتماعي.

والجهود الفردية التي تبذلها بلداننا لن تكون فعالة ما لم نواجه آفة المخدرات بطريقة منسقة على الصعيد العالمي. وتكرر بنما التزامها بذلك، بغرض العمل من أجل أن تكون الاستجابة قائمة على أساس التضامن والتعاون الدوليين. وأود أن أختتم بالقول إن بنما بلد يخدم العالم، بلد نبيل له قناعات ثابتة، وأعمالنا تشهد على ذلك. نحن بلد آمن وجدير بالثقة. نحن أكثر بكثير من مجرد مصدر للوثائق. نحن بلد ملتزم بتحقيق الإنصاف والشفافية ولديه دافع قوي لتقديم خدماته. نحن بلد في خدمة البشرية دائما، مثلما يظهره الشعار الموجود على الخاتم الرسمي المعتمد لدينا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن نواصل عملنا، أود أن أبلّغ الجمعية العامة بأن السفير الأفغاني أفادني للتو عن وقوع انفجار في كابل بواسطة شاحنة مليئة بالمتفجرات، أدى إلى سقوط ما لا يقل عن ٢٨ قتيلا و ٣٢٧ جريحا.

وباسم الجمعية العامة، أود أن أتقدم بتعازينا إلى حكومة أفغانستان وشعبها وإلى الذين فقدوا أحباءهم في هذه الهجمة الإرهابية المروعة التي وقعت في أفغانستان.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد غوو شينغكون مستشار الدولة ووزير الأمن العام في الصين.

السيد غوو شينغكون (الصين) (تكلم بالصينية): إننا نجتمع هنا لمناقشة الاستراتيجيات والإجراءات الرامية إلى مكافحة مشكلة المخدرات. ويبرهن هذا الاجتماع على تصميم المجتمع الدولي على معالجة المشكلة وتعميق التعاون. وتشيد الصين بالعمل الاستثنائي الذي قامت به الهيئة المكلفة بتنظيم الدورة الاستثنائية، وسوف تعمل مع البلدان الأخرى من أجل الاختتام الناجح للدورة، وسوف تنفذ بالكامل الوثيقة الختامية (القرار د ا-١/٣٠، المرفق).

ولسنوات عديدة، ظل المجتمع الدولي يبذل جهودا مطردة لمكافحة المخدرات، محققا نتائج مشجعة. وتم إنشاء نظام دولي مكتمل لمكافحة المخدرات، وتبلور إطار عالمي مع اتفاقات دولية ثلاثة باعتبارها المحور، وتمت صياغة إعلان سياسي وخطة عمل. ومن ناحية أخرى، لا تزال مكافحة المخدرات على الصعيد العالمي تواجه تحديات ضخمة ومعقدة؛ وتظل معركة شاقة. وستظل الصين ملتزمة بمبدأ المشاركة الواسعة النطاق والمسؤولية المشتركة، وسوف تنفذ بالكامل الاستراتيجية الدولية الشاملة والمتكاملة والمتوازنة لمكافحة المخدرات. وفي ضوء التطورات الأخيرة، تود الصين أن تدعو إلى بذل المزيد من الجهود الدولية في المجالات الخمسة التالية.

المجال الأول هو إقامة شراكات قائمة على المساواة والمنفعة المتبادلة. ومن المهم أن تلتزم البلدان بمبدأ المساواة

في السيادة، على النحو المكرس في ميثاق الأمم المتحدة، وأن تتجنب إدخال العوامل السياسية في جهود مكافحة المخدرات، أو استخدام مكافحة المخدرات كذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتبنى عقلية التعاون المفيد للجميع، وأن يقيم شراكات عالمية، وأن يبني مجتمعا قائما على المصير المشترك للبشرية في مكافحة مشكلة المخدرات.

ثانيا، يجب تحسين نظام مراقبة المخدرات من خلال المسؤولية المشتركة والجهود المشتركة. وفي حين أن الوكالات الدولية لمراقبة المخدرات تحتاج إلى الاضطلاع بدور قيادي، ينبغي للبلدان المنتجة وبلدان العبور والبلدان المستهلكة، فضلا عن المتضررين من آفة المخدرات، أن يتقاسموا المسؤولية المتعلقة بمراقبة المخدرات. ومن المهم تعبئة وإشراك المنظمات الدولية وغير الحكومية والمجتمع المدني في التصدي لمشكلة المخدرات، بغية إيجاد حالة حيث تؤدي أجهزة مراقبة المخدرات دورا قياديا، وتتقاسم الحكومات الوطنية المسؤوليات، ويصبح المجتمع ككل مشاركا نشطا.

ثالثا، يجب اتباع استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمكافحة المخدرات في ضوء الظروف الوطنية. إن الدور الأساسي للاتفاقيات الثلاث في نظام المراقبة الدولية للمخدرات بحاجة إلى ترسيخ والقيام به على أكمل وجه. وينبغي أن يعارض بشدة أي شكل من أشكال تقنين المخدرات. ونحن بحاجة إلى أن نحترم وندعم البلدان في تطبيق القوانين والسياسات والتدابير الاستراتيجية في ضوء الظروف الخاصة بكل منها. ويجب علينا أن نواصل تنفيذ استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمكافحة المخدرات تستند إلى أدلة علمية، ويجب أن تدعم سلطة واتساق وشمول سياساتنا المتعلقة بالمخدرات.

رابعا، يجب أن نشكل آليات لعمليات موحدة وعملية وفعالة. وينبغي للبلدان أن تنفذ الإجراءات المشتركة في مكافحة الجرائم المتصلة بالمخدرات، وأن تكثف التعاون في مجال إنفاذ القانون على الصعيدين الدولي والإقليمي، وأن تنشئ آليات موحدة وفعالة وناجعة لتبادل المعلومات الاستخبارية والتعاون القائم على القضايا، ومكافحة غسل الأموال والمساعدة القانونية المتبادلة. وينبغي التنفيذ الصارم لتدابير المراقبة الدولية ونظم التحقق وتعزيزها من أجل تشديد الرقابة على السلائف في المصدر ومنع انتشار المؤثرات النفسانية الجديدة.

خامسا، يجب أن نواصل التنمية المشتركة والتقدم المحرز من خلال الجهود المشتركة. ويجب على البلدان أن تتمسك بروح التعاون والثقة، وأن تعزز جهود مكافحة المخدرات من خلال المساعدة المتبادلة. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تقدم التمويل والمساعدة التقنية إلى البلدان النامية، وأن تسعى بقوة إلى وضع الاستراتيجيات الإنمائية البديلة لتحسين حياة الناس في المناطق التي تزرع فيها نبتات المخدرات. وينبغي أن تسترشد جميع البلدان بالإعلان السياسي وخطة العمل لعام ٢٠٠٩ بشأن التعاون الدولي نحو استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية، وأن تفي بالتزاماتها وتسهم على النحو الواجب في المكافحة العالمية للمخدرات.

وتعلق الحكومة الصينية أهمية كبيرة على مكافحة المخدرات. وقد نفذنا لسنوات حملات شعبية لمكافحة المخدرات وحققنا تقدما ملحوظا. وفي العقد الماضي، اتخذنا إجراءات صارمة في أكثر من مليون قضية جرمية تنطوي على المخدرات، وضبطنا ٧٥١ طنا من المخدرات. وكان هناك ما مجموعه ٩٥٠ ٠٠٠ من حالات العلاج وإعادة التأهيل على مستوى المجتمع المحلي، و ١,٢١ مليون حالة من حالات العزل الإجباري لإعادة التأهيل، وما يزيد على ١,٢ مليون من المستخدمين السابقين نجحوا في عدم الانتكاس في غضون فترة ثلاث سنوات. وقد أنفقت الحكومة الصينية ١,٦ بليون يوان على الزراعة البديلة في ميانمار والجزء الشمالي من

جمهورية لاو، التي أصبحت الآن تغطي مساحة قدرها ٣,٥ مليون مو صيني (وحدة من وحدات قياس الأرض في الصين)، تعادل أكثر من ٠٠٠ ٢٣٣ هكتار.

والحكومة الصينية ملتزمة التزاما راسخا بمكافحة المخدرات. وستتخذ الصين إجراءات تتماشى مع تعليمات الرئيس شي جنغ بنغ تعليمات، وستنفذ بنشاط السياسات المتعلقة بمكافحة المخدرات، وستسعى إلى كسب الحملات الشعبية. وستواصل الصين دعم عمل وكالات الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات، وستشارك بنشاط في التعاون على الصعيدين الدولي والإقليمي، وستكافح بصورة مشتركة الجرائم عبر الوطنية ذات الصلة. وسنواصل تعزيز التنمية البديلة المستدامة وتوفير أكبر قدر ممكن من مساعدتنا لمد يد العون للبلدان ذات الصلة. ونحن على استعداد للعمل مع المجتمع الدولي لبناء الشراكات من أجل المنفعة المتبادلة، وتعزيز قضية مكافحة المخدرات والعمل بلا كلل من أجل صحة البشرية وسلامتها ورفاهها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد علي حسنوف، نائب رئيس وزراء أذربيجان.

السيد حسنوف (أذربيجان) (تكلم بالروسية): وقعت أذربيجان، منذ أن أصبحت مستقلة، على جميع اتفاقيات الأمم المتحدة، وقمنا بتأسيس إطار قانوني حديث في بلدنا. وتتعاون أذربيجان بشكل وثيق مع الأمم المتحدة وهياكلها؛ ومجلس أوروبا؛ ومجموعة جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا؛ والمركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى.

وأود أن أشير إلى ضرورة استعراض الأساليب المتبعة حاليا في مجال مكافحة إدمان المخدرات. وبالنظر إلى أن الجماعات الإجرامية المنظمة تجد سبلا جديدة لتأمين أرباحها وأسواقها وزبائنها، ينبغي تحديث جهود الوقاية من المخدرات. ويجب أن تؤدي الوثيقة الختامية المُعتمدة خلال هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة (القرار د ا-٣٠/١، المرفق) دورا هاما في الدفع قدما بجهودنا المشتركة لمكافحة هذا الشر.

ودأبنا خلال السنوات الأخيرة على تنفيذ مشاريع بناء دولية كبيرة في بلدنا. وشهدنا نموا في مجال النقل الدولي العابر، واجتذبنا مواطنين أجانب إلى بلدنا. وولد ذلك بدوره اهتماما لدى عصابات المخدرات الدولية بجلب المخدرات واستخدام أذربيجان كبلد عبور. وتظهر التحليلات أن أكثر من ٩٥ في المائة من المخدرات التي صادرتها وكالات إنفاذ القانون التابعة لنا تصل إلى بلدنا من الجنوب. وحصلت الحالات الأخيرة من هذا القبيل في شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل من هذا العام، عندما وجدنا وصادرنا حوالي طن واحد من الهيروين من شاحنات كانت تمر عبر أذربيجان.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد الرويعي (البحرين).

كما هو معروف، تحتل القوات المسلحة الأرمينية، منذ ٢٤ عاما، نحو ٢٠ في المائة من أراضي أذربيجان. ونتيجة لذلك، فإن بلدنا، الذي يبلغ عدد سكانه ١٠ ملايين نسمة، لديه حوالي مليون لاجئ ومشرد داخلي. وعلاوة على ذلك، ونتيجة لهذا العدوان، تسيطر أرمينيا على ١٣٢ كيلومترا من حدودنا الدولية الجنوبية. وتجري زراعة المخدرات في الأراضي التي تحتلها القوات الأرمينية، وهناك مختبرات خاصة لتصنيع هذه المخدرات، والتي يتم إرسالها إلى العديد من البلدان. ولدى وكالات إنفاذ القانون في بلدنا قاعدة بيانات هامة، تم تقديمها إلى هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وتستند مكافحة مشكلة المخدرات في الأساس إلى احترام السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية. وفي هذا الصدد، تدعو جمهورية أذربيجان المجتمع الدولي إلى الضغط على أرمينيا من أجل ضمان تنفيذها لأربعة قرارات ذات صلة لمجلس الأمن، تم اتخاذها منذ عام ١٩٩٣، وتطالب بالانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات المسلحة الأرمنية من الأراضي المحتلة

في أذربيجان. وستواصل جمهورية أذربيجان التعاون بشكل وثيق مع الدول المجاورة والدول الأخرى في مجال تبادل الخبرات والمعلومات في مجال مكافحة المخدرات.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد فدياس أريستي، وزير الدولة ورئيس المجلس الوطني لمكافحة المخدرات في الجمهورية الدومينيكية، الذي سيتكلم باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

السيد أريستي (الجمهورية الدومينيكية) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

لقد صرحنا مؤخرا، خلال الاجتماع الوزاري الثالث للجماعة بشأن مشكلة المخدرات العالمية الذي عُقد في سانتو دومينغو، بأن التصدي لمشكلة المخدرات في العالم هو مسؤولية عامة ومشتركة تتطلب تعاونا دوليا فعالا، وكذلك سياسات واستراتيجيات شاملة ومتوازنة ومتعددة التخصصات لتقليل كل من العرض والطلب. ويجب أن تتماشى مع التشريعات الوطنية والاتفاقيات الثلاث للأمم المتحدة بشأن المخدرات، فضلا عن غيرها من الصكوك الدولية ذات الصلة، وذلك في إطار الاحترام الكامل لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ومع إيلاء اهتمام خاص لاحترام السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

ونؤكد ضرورة أن تتضمن جميع السياسات المتعلقة بالمخدرات، بطريقة متكاملة، مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وفقا لروح وهدف الحفاظ على صحة ورفاهية الإنسان. ونعرب عن قلقنا جراء آثار مشكلة المخدرات العالمية على صحة الناس وعلى المؤسسات الديمقراطية، وتأثيرها الاقتصادي الخطير والأضرار الاجتماعية التي تتسبب فيها. ولهذا السبب، نرى أنه من الضروري مواصلة النهوض بالتعاون الدولي وتبادل الممارسات الجيدة وتشجيع وتعزيز اتباع سياسات شاملة ومتوازنة بشأن هذه المسألة.

وإننا نؤكد من جديد أمام الجمعية العامة ضرورة اتخاذ تدابير فعالة وعملية للوقاية من المخدرات، وبصفة خاصة التدابير الرامية إلى منع استعمال الأطفال والمراهقين للمخدرات بشكل غير مشروع. ويشمل ذلك إعداد برامج وقائية ملائمة تستند إلى الأدلة العلمية، بشكل أساسي في المنظومة التعليمية بجميع مستوياتها، فضلا عن تعزيز الفرص لإتاحة حياة صحية داخل الأسرة والدوائر الاجتماعية.

وتؤكد الجماعة ضرورة تعزيز التعاون الدولي باعتباره المحور الأساسي للجهود الرامية إلى معالجة مشكلة المخدرات في العالم، بما في ذلك توفير المزيد من الموارد المالية واللوجستية للبلدان التي تطلبها، لا سيما بلدان العبور، من أجل زيادة قدرتها على التصدي للاتجار بالمخدرات. ونحن ندرك الحاجة إلى تحسين قدرة الدول على أن تدرج في استراتيجياتها منع وكشف ومعاقبة الجريمة المنظمة المُكرسة لأنشطة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجرائم ذات الصلة.

وتؤكد الجماعة أن السياسات العامة التي تهدف للتصدي لمشكلة المخدرات في العالم يجب أن تُصمم وتُنفذ مع مراعاة التركيز على الجانب الجنساني. وينبغي لهذه السياسات أيضا الإقرار بحالة الإقصاء التي تعاني منها الفئات الأكثر ضعفا في مجتمعاتنا، وخاصة السكان المنحدرين من أصل أفريقي والشعوب الأصلية والأقليات الأخرى والأشخاص ذوي الميول الجنسية المغايرة. ونعرب عن الحاجة إلى معالجة حالة متعاطي المخدرات بشكل شامل من خلال اتخاذ تدابير، تأخذ بعين الاعتبار نموهم الكامل، وفقا للتشريعات الوطنية وميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة.

وتؤكد الجماعة من جديد على أهمية تعزيز برامج التنمية البديلة المستدامة والشاملة، بما في ذلك برامج الوقاية، في إطار السياسات الوطنية واستنادا إلى مبادئ الأمم المتحدة الإرشادية بشأن التنمية البديلة. فهي إلى جانب الحلول الأخرى، تمثل استراتيجية فعالة وأداة أساسية توفر وسيلة هامة ومجدية للحد من زراعة محاصيل المخدرات غير المشروعة وتوجيه سياسات التنمية الحضرية المستدامة، تمشيا مع الاحتياجات الوطنية المحددة للمتضررين من الأنشطة غير المشروعة المتصلة بالمخدرات.

ونؤكد مجددا على التزامنا بتعزيز التعاون الثنائي والثلاثي والإقليمي فيما بين دول الجماعة. ونؤكد مجددا على قرارنا بتعزيز الملاحقة الجنائية للمتورطين في أنشطة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية، وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات بشأن الاتجاهات والطرائق الجديدة في الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال والمعالجة الشاملة للتحديات التي تطرحها المواد الجديدة، والميثامفيتامينات وغيرها من المخدرات الاصطناعية التي لا تخضع بعد للمراقبة والتدقيق على الصعيد الدولي.

وتشدد الجماعة على أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) تدعو إلى مواءمة السياسات والجهود الدولية، بما فيها تلك المتصلة بالمخدرات، بهدف تعزيز التنمية، والإدماج، وتعميم المنظور الجنساني، وتحقيق رفاهية الناس في كل المجالات. ونكرر رفضنا للقوائم والشهادات الانفرادية التي تصدرها البلدان المتقدمة النمو، والتي تؤثر على بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، لا سيما تلك المتعلقة بالاتجار بالمخدرات والتدابير المماثلة.

وننوه بلجنة المخدرات وهيئاتها الفرعية، باعتبارها الهيئة التنظيمية الرئيسية للأمم المتحدة فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالمخدرات، إلى جانب الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات. كما نقر بالدور الذي تضطلع به منظمة الصحة العالمية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ضمن هيئات أخرى، في إطار ولاية كل منها وفي سياق عملية الدورة الاستثنائية للجمعية العامة. ويؤكد أعضاء الجماعة من جديد على التزامهم بمواصلة هذه المناقشات والمتابعة من أجل توسيع نطاق الحوار وتوافق الآراء الإقليمي ومواصلتهما تطلعا لعام ٢٠١٩، وفقا للإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي صوب استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد نيفين ميميكا، مفوض التعاون الدولي والتنمية في المفوضية الأوروبية، الذي سيتكلم باسم الاتحاد الأوروبي.

السيد ميميكا (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة لعضوية الاتحاد، وهي: تركيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وصربيا، وألبانيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب، البوسنة والهرسك، المحتمل ترشيحه للانضمام للاتحاد؛ وكذلك تؤيده أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

يرحب الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بالفرصة التي يتيحها هذا النقاش الذي تشتد الحاجة إليه للتصدي لمشكلة المخدرات العالمية. ونرحب بإعادة توازن سياسات المخدرات على الصعيد العالمي في اتجاه اتباع نهج سليم ومتعدد التخصصات في مجال الصحة العامة وقائم على حقوق الإنسان. ويجب أن تستند السياسات الفعالة المتعلقة بالمخدرات إلى أدلة ونظم رصد موثوقة. ويجب الاعتراف بدور المجتمع المدني والأوساط العلمية. ومن المهم أن تعالج الاحتياجات المختلفة للرجال والنساء والأطفال والشباب والسكان المعرضين للخطر

على نحو كاف. وللاتحاد الأوروبي التزام طويل العهد بشأن جميع هذه المسائل.

ونؤكد من جديد على التزامنا القوي باتفاقيات الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات، التي تشكل حجر الزاوية في الاستجابة العالمية لمشكلة المخدرات العالمية. فهي توفر ما يكفي من التغطية والمرونة لاستيعاب طائفة واسعة من النهج وفقا للخصوصيات الوطنية والإقليمية. ويؤيد الاتحاد الأوروبي بقوة ترسيخ السياسات المتعلقة بالمخدرات في السياق الاجتماعي والاقتصادي الأوسع نطاقا، تمشيا مع خطة التنمية المستدامة (انظر القرار ١/٧٠)، وذلك لتعزيز الصحة والديمقراطية وسيادة القانون وتوفير سبل العيش المستدامة. وبغية معالجة الأسباب الجذرية للزراعة غير المشروعة لمحاصيل المخدرات، ينبغي العمل بنشاط على تعزيز التنمية البديلة من أجل توفير سبل العيش المستدامة والبديلة، وتقليص اعتماد المجتمعات المحلية المتضررة على اقتصادات المخدرات غير المشروعة.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي تماما الدعوة إلى تعزيز التنسيق بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة – وهو الوكالة التي تتحمل المسؤولية الرئيسية في هذا المجال – وغيرها من كيانات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة، ولا سيما منظمة الصحة العالمية، والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز، ومجلس حقوق الإنسان. ونرحب بتعزيز التعاون الدولي الرامي إلى مكافحة الاتجار بالمخدرات وصلاته بالفساد، والجريمة المنظمة، والإرهاب في بعض الحالات. ونحن ملتزمون التزاما راسخا بالتصدي للتهديدات المتزايدة التي تشكلها المؤثرات النفسانية الجديدة، واستخدام الإنترنت لأغراض الاتجار بالمخدرات. وسيواصل الاتحاد الأوروبي أيضا المشاركة الكاملة في منع تسريب السلائف.

وتشكل حقوق الإنسان جزءا لا يتجزأ من أي استجابة لمشكلة المخدرات. وبالتالي، نؤيد تماما إصدار أحكام متناسبة على الجرائم المتصلة بالمخدرات، وتعزيز بدائل السجن والعقوبات القسرية. ومع ذلك، نعرب عن أسفنا العميق لأن الوثيقة الختامية التي اعتمدناها للتو (القرار د ا–١/٣٠، المرفق) لا تتناول إلغاء عقوبة الإعدام على جرائم المخدرات. ويعارض الاتحاد الأوروبي بقوة وبشكل قاطع عقوبة الإعدام في جميع الظروف، لأنها تقوض الكرامة الإنسانية ولا تشكل رادعا للسلوك الإجرامي.

ويتمثل الهدف النهائي لنظام المراقبة الدولية للمخدرات في حماية الصحة العامة. ويجب أن تشمل السياسات الرامية إلى خفض الطلب على المخدرات طائفة كاملة من التدابير، بدءا من الوقاية والعلاج إلى الإدماج الاجتماعي والتعافي. وينبغي زيادة تعزيز التدابير الرامية إلى الحد من المخاطر والأضرار وتنفيذها، لأنها أثبتت فعاليتها في العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم في منع الوفيات الناجمة عن تناول الجرعات المفرطة وانتقال فيروس نقص المناعة البشرية والتهاب الكبد الفيروسي والأمراض الأخرى المنقولة بالدم.

وتكتسي كل هذه العناصر أهمية بالغة تمهيدا للاجتماع الرفيع المستوى المقرر عقده في عام ٢٠١٩ لاستعراض تنفيذ الإعلان السياسي وخطة العمل المتعلقين بالتعاون الدولي صوب وضع استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية. ونحن بحاجة إلى التزام راسخ من جانب جميع الأطراف إذا أردنا أن ننفذ بفعالية النهج المجدد للأمم المتحدة المتعلق بمشكلة المخدرات العالمية، وممارسة توصياتنا التشغيلية. وهذا ما تتوقعه شعوبنا منا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد بنت هوي، وزير خدمات الصحة والرعاية في النرويج،

الذي سيتكلم باسم فريق التعاون لمكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها (فريق بومبيدو).

السيد هوي (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الدول الـ ٣٧ الأعضاء في فريق بومبيدو. وفريق بومبيدو كيان قائم في إطار المجلس الأوروبي ويعمل على إعلاء قيمه الأساسية المتمثلة في حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون.

ويرى الفريق أن من الأهمية بمكان تذكير الجمعية بأنه يجب وضع السياسات المتعلقة بالمخدرات وتنفيذها وتقييمها – شأنها شأن السياسات في سائر المجالات الأخرى – بطريقة تراعي حقوق الإنسان الأساسية وتحترمها تماما. ويلاحظ فريق بومبيدو أنه قد تم التشديد على حقوق الإنسان في الوثيقة الختامية لهذه الدورة الاستثنائية بشأن مشكلة المخدرات العالمية، المعنونة ”التزامنا المشترك بالتصدّي لمشكلة المخدِّرات العالمية ومواجهتها على نحو فعَّال“(القرار د ا-٣٠/١، المرفق). ويتوقع الفريق أن تأخذ عملية المتابعة شواغل حقوق الإنسان في الاعتبار تماما، وتسهم في مهمة تحديد أثر حقوق الإنسان على سياسات مكافحة المخدرات حيثما كان ذلك مبهما. ويرحب الفريق بأن الوثيقة الختامية قد استندت إلى مفهوم اتباع نهج متوازن إزاء سياسات المخدرات.

ويتعين على السلطات المختصة – في سياق عملية المتابعة على الصعيدين الدولي والوطني – مواصلة رصد وتقييم الجهود الرامية إلى الحد من مشاكل المخدرات لكي تتمكن من تقييم ما إذا كانت هناك اختلالات ينبغي تصحيحها. ويتوقع الفريق أن تشمل عملية المتابعة الأعمال العلمية والأدوات العملية القائمة على الأدلة والتي ترمي إلى تمكين الدول الأعضاء من تقييم نسبة تكاليف مختلف التدابير التي تنفذها على المستوى الوطني.

ويغتنم فريق بومبيدو هذه الفرصة للتشديد على بعض المجالات التي يتعين فيها لحقوق الإنسان أن تؤثر وتسهم في وضع سياسات المجتمع الدولي المتعلقة بالمخدرات. ومن الواضح أنه ينبغي أن يتمتع مستخدمو المخدرات بنفس الحقوق المنصوص عليها في الصكوك الدولية القائمة المتعلقة بحقوق الإنسان كغيرهم من جميع الأشخاص الآخرين.

أولا وقبل كل شيء، لا يتفق تطبيق عقوبة الإعدام على الجرائم المتصلة بالمخدرات مع التزامات حقوق الإنسان. ثانيا، لا يتفق تطبيق هذه العقوبة اللاإنسانية والتعذيب على الجرائم المتصلة بالمخدرات مع التزامات حقوق الإنسان. ثالثا، إن لمستخدمي المخدرات حقا لا جدال فيه في الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية المتعلقة بإدمانهم للمخدرات وغيرها من المشاكل الصحية المرتبطة بالمخدرات وخلافها.

ويتوقع الفريق أن تأخذ عملية متابعة الدورة الاستثنائية هذه الشواغل تماما في الاعتبار. ويتوقع الفريق أن تتفانى الجهات الفاعلة ذات الصلة في العمل نحو إلغاء عقوبة الإعدام على الجرائم المتصلة بالمخدرات واستخدام التعذيب أو أي عقوبة لاإنسانية أخرى، فضلا عن كفالة الوصول إلى العلاج وإعادة التأهيل واتخاذ التدابير الرامية إلى الحد من المخاطر واللجوء إلى التدابير الضارة، بما فيه صالح الجميع، بما في ذلك السجناء، بغية التقليل إلى أدنى حد من العواقب الصحية والاجتماعية الناجمة عن استخدام المخدرات.

ويرحب فريق بومبيدو بعملية متابعة هذه الدورة الاستثنائية، ويؤكد توقعاته لأن تكون هناك مناقشة مفتوحة يتم فيها التسليم بأن حقوق الإنسان تمثل عنصرا أساسيا في وضع سياسات مخدرات تتسم بالتماسك والتوازن. وينبغي لهذه السياسة أن تعزز الوعي بالآثار الإيجابية وغير المقصودة للتدابير المختلفة التي يجري تنفيذها لمعالجة مشكلة المخدرات العالمية.

وأود الآن أن أدلي بالبيان التالي بصفتي الوطنية.

لقد كانت الأعمال التحضيرية لهذا الحدث طويلة ومكثفة. وأتوجه بالشكر إلى جميع المعنيين. وقد كان مشروع الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الذي اُتفق عليه في فيينا الشهر الماضي خطوة هامة، غير أن النرويج كانت تأمل في نتائج أكثر تطلعا. وقد حظيت عملية الدورة الاستثنائية بالكثير من الاهتمام، وهي توفر أساسا ممتازا لأعمالنا التحضيرية للدورة الاستثنائية القادمة في عام ٢٠١٩. ويسرنا أن النقاش الدولي قد ركز بشكل متزايد على مسائل الصحة والرفاه. ويجب أن تلهم حقوق الإنسان جميع أعمالنا. ويسرنا أن نلاحظ أن حقوق الإنسان قد أُدرجت في الوثيقة الختامية، على الرغم من أن النرويج كانت تأمل في صياغة أقوى. ويؤسفنا أنه لم يتسن التوصل إلى اتفاق بشأن الصيغة المتعلقة بعقوبة الإعدام. وتعارض النرويج بشدة عقوبة الإعدام وسوف تواصل العمل من أجل إلغائها.

وعلاوة على ذلك، شهدنا تطورات إيجابية فيما يتعلق بالحصول على الأدوية الخاضعة للمراقبة. ويتعين الاعتراف بالمشكلة المتعلقة بعدم توافر هذه الأدوية والحصول عليها ومعقولية تكلفتها، باعتباره خطوة أولى. ويتعين علينا ضمان توافر هذه الأدوية الخاضعة للمراقبة للمحتاجين. وترحب الوثيقة الختامية، مثلما نفعل نحن، بأهداف التنمية المستدامة بوصفها تدابير تكميلية من شأنها أن تعزز مراقبة المخدرات، وتوصي باستخدام مؤشرات التنمية البشرية ذات الصلة. وفي حين تحققت بعض التطورات الإيجابية، فما تزال هناك مسائل لم يتم التصدي لها على نحو كاف.

أولا، كنا نتوقع أن يتم التسليم والقبول بالحد من المخاطر، علاوة على إدراجه في هذه الوثيقة. ومع ذلك، فإننا لا نقر بأن الوثيقة الختامية تتضمن إشارات إلى برامج متوافقة مع ذلك النهج: مثل إعطاء النالوكسون والوقاية من الجرعات المفرطة، وبرامج العلاج المدعوم بالأدوية وبرامج معدات الحقن.

وبعد مضي ثمانية عشر عاما على انعقاد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة السابقة المتعلقة بالمخدرات في عام ١٩٩٨، ما زلنا نواجه تحديات هائلة في جميع المؤشرات القابلة للقياس تقريبا. فهل فهمنا بما يكفي السبب وراء فشل نهجنا في الوفاء بأهدافنا المعلنة، وما الذي يتعين علينا القيام به للتصدي لتحدي المخدرات؟ إن مشكلة المخدرات العالمية هي ظاهرة متعددة الأوجه. ويتطلب نجاح نهجنا إزاءها تنسيق الإسهامات المقدمة من مختلف القطاعات على الصعد المحلية والوطنية والدولية. ويجب علينا إدماج الصحة في جميع السياسات. وتمثل التنمية الحقيقية ومشاركة الأمم المتحدة على نطاق أوسع عنصرين ضروريين لضمان سياسات مخدرات عالمية فعالة تولي الأولوية للإنسان في المقام الأول. ويتطلب ذلك الاتساق بين مكافحة المخدرات وحفظ الأمن وصون حقوق الإنسان ومراعاة الصحة العامة، علاوة على السياسة الإنمائية. وينبغي للأمين العام قيادة الأعمال اللازمة التي يجب تنفيذها على أعلى مستوى في الأمانة العامة. وسيكون العمل المتواصل وإشراك المجتمع المدني عاملا رئيسيا أيضا.

وإذ نمضي نحو الدورة الاستثنائية لعام ٢٠١٩، فإنه يتعين علينا أن نكون أكثر طموحا. وبالرغم من أن بعض عناصر نهجنا قد أثبتت فعاليتها، فإننا بحاجة إلى تعزيزه. ولكن لا تزال هناك جوانب أخرى يجب إعادة النظر فيها، ويجب تقديم عناصر جديدة لمناقشة منفتحة. ويجب أن يرشد هدفنا النهائي المتمثل في إدماج الصحة في جميع السياسات مناقشتنا بمستوى أكبر مما هو عليه حتى الآن.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد جيفري أونياما، وزير خارجية جمهورية نيجيريا الاتحادية.

السيد أونياما (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أسجل في المحضر وبروح من التعاون وبناء توافق الآراء، أن نيجيريا تؤيد البيان الذي سيدلى به السودان باسم المجموعة الأفريقية.

إن طبيعة مشكلة المخدرات العالمية المعاصرة وطابعها يزدادان تعقداً وحدة. لذلك، كان حرياً بنا مناقشة العوامل التي تؤدي إلى انخفاض العرض من المخدرات غير المشروعة والطلب عليها. ولا يزال ذلك، في اعتقادنا، هو أنجع الطرق لمعالجة مشكلة المخدرات العالمية. ولذلك، فإننا نعتبر انعقاد الدورة الاستثنائية هذه معلماً هاماً. وبالتالي، فإن نيجيريا مستعدة للمشاركة مع كل الجهات المعنية من أجل تحقيق تلك الأهداف.

وتدرك نيجيريا أن تلك التحديات تقتضي اتباع نهج متكامل متعدد الأبعاد ومتوازن وشامل من قبل المجتمع الدولي، لأنه ما من منهجية بعينها يمكن أن توفر الحلول من أجل معالجة مختلف جوانب مشكلة المخدرات العالمية.

وما فتئت عواقب تعاطي المخدرات تعصف بالأسر والمجتمعات المحلية والمجتمع برمته في منطقتنا. كما أن تعاطي المخدرات ما زال يقوض الجهود الرامية للنهوض بالتنمية المستدامة وتحقيقها. ومما يزيد الأمر سوءاً استخدام أفريقيا بصورة متزايدة كمعبر للمخدرات والمؤثرات العقلية غير المشروعة، الأمر الذي يبعث على القلق. وقد فرضت تلك الأنشطة تحديات أمنية، خصوصاً تلك التي تشكلها الجريمة المنظمة عبر الوطنية في بلدان العبور. لذلك، ترحب نيجيريا باعتماد خطة عمل الاتحاد الأفريقي المنقحة المتعلقة بمكافحة المخدرات (٢٠١٣-٢٠١٧). ونتطلع إلى جهود تكميلية من قبل المجتمع الدولي من أجل تفعيل أهدافها الحميدة.

وعلى الصعيد دون الإقليمي، تحيط نيجيريا علماً بأن الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تتعاون بشكل فعال في مكافحة خطر المخدرات غير المشروعة. وفي هذا الصدد، ترحب نيجيريا بالتقييم الشامل للوضع في غرب أفريقيا، الذي حدد الثغرات والاحتياجات اللازمة لمكافحة فعالة للاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة وتعاطي المخدرات.

ونيجيريا تؤكد التزامها الكامل بدعم الآليات دون الإقليمية والإقليمية والدولية التي أنشئت من أجل مكافحة مشكلة المخدرات في العالم. ويدعو وفد بلدي إلى تعزيز التعاون والتنسيق بين قادة أجهزة الشرطة الإقليمية ووكالات إنفاذ القانون في مجال مكافحة المخدرات وأمن الحدود، وكذلك المنظمات الإقليمية والدولية، لمكافحة التعاطي غير المشروع للمخدرات. ومن واقع خبرتنا، فقد أدى ذلك التعاون الدولي إلى تحسين تبادل المعلومات والاستخبارات، وكان له أثر إيجابي في التصدي لمشكلة المخدرات.

وقد اتخذت نيجيريا الخطوات اللازمة مع إطلاق الخطة الوطنية الرئيسية لمكافحة المخدرات. ويوفر ذلك المخطط العام حلاً متكاملاً وشاملاً لمجموعة من القضايا المتصلة بالمخدرات، بما يتماشى مع الاتفاقيات الدولية لمكافحة المخدرات. وتتألف الخطة من أربعة محاور: إنفاذ القوانين، والحد من الطلب على المخدرات والمؤثرات العقلية والوصول إليها ومكافحتها، والرصد والتقييم كآلية للتنسيق من أجل التنفيذ الفعال لذلك المخطط العام.

وعلى سبيل اختبار الخطة الرئيسية، اعتمدت نيجيريا برنامج التنمية البديلة المستدامة باعتباره أحد الاستراتيجيات الرئيسية لمعالجة زراعة القنب، وهو أكبر شواغلنا المحلية النابعة من الداخل. وفي هذا الصدد، فإن نيجيريا عاقدة العزم على مواصلة دعم التنفيذ الفعال لمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن التنمية البديلة.

وفي إطار الركيزة الثانية من المخطط العام – الحد من الطلب على المخدرات – فإن نيجيريا بصدد تنفيذ مشروع تجريبي للعلاج تستخدم فيه الشبكة الوبائية المعدلة المتعلقة بتعاطي المخدرات في غرب أفريقيا ضمن الشبكة النيجيرية. وتم ربط أحد عشر من مراكز العلاج التابعة للمستشفيات التعليمية بذلك المشروع. والتحليل النهائي للبيانات يكشف عن معلومات مهمة لصنع السياسات، الأمر الذي يصلح نموذجاً لبلدان أخرى في غرب أفريقيا. وأغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن تقديري للدعم المقدم من الاتحاد الأوروبي والمساعدة الفنية التي يقدمها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من أجل الإسراع في تنفيذ الخطة العامة لمكافحة المخدرات في نيجيريا.

ونيجيريا مقتنعة بأن الوثيقة الختامية لهذه الدورة الاستثنائية، المعنونة ”التزامنا المشترك بالتصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها على نحو فعال“ (القرار د ا-١/٣٠، المرفق)، يمكن استخدامها الآن لتحديد العمل العالمي المطلوب لمساعدة الملايين من النساء والأطفال والرجال في جميع أنحاء العالم. ويود وفد بلدي أن يؤكد مجدداً التزام نيجيريا الراسخ بمكافحة المخدرات غير المشروعة. ولئن كانت حكومة نيجيريا قد أنجزت الكثير في ذلك المجال، فما زالت هناك تحديات. مع ذلك، نحن على ثقة أنه، بدعم من الأمم المتحدة والدول الأعضاء والشركاء في التنمية، يمكن معالجة تلك التحديات بنجاح. وهدفنا يتمثل في دعم بناء مجتمع شامل للجميع وأكثر أمناً وخال من تعاطي المخدرات لأجيال الحاضر والمستقبل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد إيغور لوكسيتش، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والاندماج الأوروبي في الجبل الأسود.

السيد لوكسيتش (الجبل الأسود) (تكلم بالإنكليزية): يؤيد الجبل الأسود البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في وقت سابق. ولكن أود التأكيد على نقاط معينة ذات أهمية خاصة بالنسبة لبلدي.

بالإضافة إلى العواقب الأمنية الوخيمة، فإن الأرباح الهائلة الناتجة عن الاتجار بالمخدرات وارتباطها بأشكال أخرى من الجريمة المنظمة – الفساد وغسل الأموال والإرهاب – تشكل تهديداً لسلطة الدولة، وتعوق التنمية الاقتصادية للمجتمعات وتقوض سيادة القانون. والإفراط في التعاطي الذي قد يؤدي إلى الوفاة، والإدمان وانتشار مرض فيروس نقص المناعة البشرية والالتهاب الكبدي، كل ذلك يبين أيضاً لماذا تمثل مشكلة المخدرات خطراً على صحة ورفاه الناس في جميع أنحاء العالم. ولذلك، من الواضح أن حاجتنا إلى استجابة أكثر فعالية لتلك الظاهرة تستدعي اتباع نهج كلي ومتكامل يشمل كامل الصلة بين حقوق الإنسان والسلامة والأمن والتنمية المستدامة. وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)– وبشكل أكثر تحديداً الهدفان ٣ و ١٦ – توفر فرصة لتنشيط جهودنا حتى نقترب أكثر من مستقبل أكثر صحة وأماناً وازدهاراً للجميع.

وفي سعينا المشترك للحد من العرض والطلب على المخدرات، فإن تدابير التجريم والعقاب ببساطة تبدو غير كافية، وأن كان على المرء أن يعترف بأهميتها في حماية الصحة والسلامة. لا بد أن نسعى جاهدين من أجل سياسات أكثر توازناً، متأصلة جذورها في الصحة وحقوق الإنسان، وتعطي الأولوية للحصول على خدمات الوقاية والعلاج والرعاية الصحية. وبلدي يعي ذلك تماماً، ونتيجة لذلك فإننا نستثمر بكثافة في هذا النهج. وفي إطار توجهنا الطويل الأمد، نعمل بجد على تطوير برامج الوقاية والعلاج بهدف منع السكان، وخاصة الشباب، من البدء في تعاطي المخدرات، مع تطوير القدرات وزيادة التغطية لعلاج الإدمان، فضلاً عن تسهيل إعادة الإدماج الاجتماعي. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد أن

تعميم المنظور الجنساني والفئة العمرية في السياسات والبرامج ذات الصلة بالمخدرات أمر أساسي لنتائج عملنا.

إن معالجة مشكلة المخدرات العالمية والتصدي لها بنجاح هي مسؤولية مشتركة، وبالتالي فإنها تتطلب التعاون الوثيق والتنسيق على جميع المستويات، مع إشراك المجتمع المدني ومشاركة الأوساط الأكاديمية في كل جوانب السياسة المتعلقة بالمخدرات. والعمل الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وغيره من المنظمات والكيانات التابعة للأمم المتحدة في دعم الدول الأعضاء، وخاصة تلك التي تشتد حاجتها للمساعدة، من أجل معالجة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة، هو أمر لا غنى عنه. والوثيقة الختامية (القرار د ا-١/٣٠، المرفق) أساس جيد لمزيد من الجهود المتضافرة في المستقبل.

ومن الواضح أن الإجراءات المشتركة والمترابطة والتعاون الوثيق بين أصحاب المصلحة كافة هو السبيل الوحيد لكي نتمكن من إحداث أبلغ الأثر في القضاء على تلك الآفة. ولا بد لنا من توسيع الشراكات وإشراك الشباب بشكل خاص والعمل على تحسين التنسيق لكي نكون أكثر كفاءة وفعالية في إنجاز جدول أعمالنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة سلامات عظيمي، وزيرة مكافحة المخدرات في جمهورية أفغانستان الإسلامية.

السيدة عظيمي (أفغانستان) (تكلمت باللغة الدارية؛ وقدم الوفد نصا بالإنكليزية): يسعدني ويشرفني أن أخاطب هذه الدورة الاستثنائية التاريخية للجمعية العامة المكرسة لمشكلة المخدرات العالمية.

لقد كانت أفغانستان هي الضحية الرئيسية للتحديات الناشئة عن التوسع المستمر في إنتاج المخدرات والاتجار بها. ونحن ملتزمون التزاما قويا بالانضمام إلى المجتمع الدولي في مكافحة هذا الخطر العالمي، الذي قوض الجهود التي نبذلها لتحقيق مستقبل أفضل. وقد قامت أفغانستان بدورها على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي في مكافحة المخدرات والعقاقير غير المشروعة، التي أصبحت المصدر الرئيسي للدخل بالنسبة للأنشطة الإرهابية في البلد.

وللأسف، فقد شنت حركة طالبان مرة أخرى هجوما إرهابيا في كابول، مرتكبة بذلك جريمة خطيرة ضد الأبرياء من الشعب الأفغاني الذين قتل منهم ما لا يقل عن ٢٨ شخصا وأصيب أكثر من ٣٢٩. وندين بشدة تلك الهجمة الإرهابية ونعرب عن امتناننا لجميع من قدموا التعازي والدعم لأفغانستان في هذه اللحظة العصيبة. فبشن تلك الهجمة الإرهابية، أثبتت طالبان مرة أخرى تجاهلها المطلق للشعب الأفغاني، ورفضت عملية السلام الجارية. وحكومة أفغانستان ملتزمة بمكافحة طالبان، وداعش، وكل الجماعات الإرهابية الأخرى التي لا تزال تشكل تهديدا خطيرا للأمن والاستقرار في بلدنا.

ومن الواضح أن مكافحة المخدرات والعقاقير تتخطى حدود ما يمكن لأي حكومة أن تفعله بمفردها. ولذلك هناك حاجة إلى أن يقدم المجتمع الدولي مساعدة واسعة النطاق. وقد اعتمدنا للتو في أفغانستان خطة العمل الوطنية، التي قدمتها بالأمس إلى المجتمع الدولي في الحدث الجانبي، هنا في نيويورك. فتلك الخطة الاستراتيجية تترجم التزام جمهورية أفغانستان الإسلامية باتباع استراتيجية متوازنة ومستدامة من خلال خطة متكاملة تشمل التنمية البديلة، والقضاء على الخشخاش، والإعلام، وإلقاء القبض على المتجرين بالمخدرات والمهربين، ومعالجة المدمنين. وسيتطلب تنفيذ الخطة الدعم المتواصل والفعال من المانحين في المجتمع الدولي. فبدون هذا الدعم، يمكن أن تخلق المخدرات مشاكل ضخمة ليس

لأفغانستان فحسب، بل أيضا لجميع البلدان في جميع أنحاء العالم. ونرى أن أحد الأسباب الكبرى لانعدام الأمن في أفغانستان هي المخدرات والسلائف الموجودة داخل البلد.

ونظرا للأهمية التي توليها أفغانستان لهذه الدورة الاستثنائية، فقد كان مقررا أن يخاطب الجمعية العامة في هذه الدورة الاستثنائية فخامة السيد عبد الرشيد دوستم، النائب الأول لرئيس أفغانستان، ولكنه لم يتمكن من الحضور بسبب الارتباطات الداخلية غير المتوقعة. وأود أن أدلي بجزء من رسالته الشخصية إلى الجمعية.

”إن دورة اليوم الاستثنائية التاريخية للجمعية العامة المكرسة للتصدي للتحديات التي تفرضها مشكلة المخدرات العالمية هامة للغاية وتمثل حدثا جديرا بالترحيب في أفغانستان. وحكومة أفغانستان ملتزمة بالقيام بدورها من خلال الانضمام إلى جهود المجتمع الدولي في مكافحة هذا التحدي العالمي.

وأتمنى لجميع الأعضاء كل النجاح في الاضطلاع بالمهمة الجليلة المتمثلة في تحقيق النتيجة المرجوة، وهي التصدي للتحديات التي تطرحها مشكلة المخدرات العالمية. وهذا أمر ملح وهام بالنسبة لأمننا واستقرارنا وتنميتنا الاقتصادية. وأود أن أعرب عن امتناني العميق وتقديري لشركائنا في المجتمع الدولي لما قدموه من دعم متواصل إلى أفغانستان، فضلا عن شركائنا الذين – للأسف – ضحوا بحياتهم من أجل توفير مستقبل أفضل لشعب أفغانستان المنكوب بالحرب. ولن ينسى شعب أفغانستان تلك التضحيات أبدا“.

ونظرا لضيق الوقت، لن أقرأ البيان الكامل للنائب الأول للرئيس. فقد تم توزيعه في هذه القاعة باعتباره البيان الرسمي لأفغانستان وأطلب أن تصدر الأمانة البيان كاملا بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الدورة الاستثنائية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد لويس روخاس، وزير مكافحة المخدرات في جمهورية باراغواي.

السيد روخاس (باراغواي) (تكلم بالإسبانية): تشارك باراغواي الآخرين في تقديم التعازي للبلدان الشقيقة، إكوادور واليابان وأفغانستان، والإعراب عن التضامن معها.

وتؤيد باراغواي البيان الذي أدلى به في وقت سابق وزير الدولة للجمهورية الدومينيكية باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

تعد مشكلة المخدرات العالمية أحد أعقد التحديات التي تواجهنا في الوقت الحاضر، بسبب طبيعتها المتغيرة والمتعددة الأبعاد. فهي لا تفرق بين البلدان أو الحدود، إلا أن عواقبها الوخيمة تضرب البلدان النامية بمزيد من القوة. ونسلم بأن مشكلة المخدرات العالمية تمثل تهديدا خطيرا للديمقراطية، وسيادة القانون، والصحة، والعدل، وأنها تؤثر على الكرامة، والأمن، ورفاه الأفراد، ولا سيما الأطفال والشباب والنساء، وفي نهاية المطاف الأسر والمجتمعات المحلية.

وقد بدأت حكومة بلدي عملية حوار صريح ومفتوح لمعالجة الوضع الحقيقي في البلد. والعملية طويلة ومؤلمة وذات خبرة قليلة، ولكنها ضرورية ولا غنى عنها في إحداث تغيير حقيقي في السياسات العامة. وفي هذا السياق، نقوم بوضع نهج جديد في التعامل مع مشكلة المخدرات من خلال سياسة وضعناها نحن – ولم نستوردها – تشمل طريقة جديدة لفهم هذه الآفة العالمية ومواجهتها دون الأكاذيب التي تحجب الواقع، إلا أنها قد تكون بسيطة وتدفعها أسباب سياسية. فالكذب والتخبط في مسألة المخدرات تحمل عواقب وخيمة. وقد تعلمنا ذلك الدرس المؤلم في بلدي. واليوم، وبفضل هذا التركيز الجديد، انطلقت مناقشة عامة على جميع مستويات المجتمع، من المواطنين العاديين إلى المنتديات الجامعية، مناقشة

بشأن واقع الفساد العام، وبشأن ظاهرة السياسة والعنف وغسل الأموال المرتبطين بالمخدرات. وقد أطلق ذلك اتجاها جديدا، يعمل بوصفه الضغط الاجتماعي في باراغواي، ويتخذ شكل تحالف شجاع بين القطاعين العام والخاص لمكافحة جريمة الاتجار بالمخدرات.

ونحن ندرك أن هناك حاليا حقائق ومواقف شتى بشأن كيفية مواجهة المشكلة، ونحترم مختلف التدابير التي تتخذها الدول في إطار سيادة كل منها. ولكننا مقتنعون بأن تنوع الردود على مشكلة المخدرات العالمية يجب ألاّ يقف في طريق إيجاد آليات مشتركة للتوصل إلى حلول على الصعيدين الإقليمي والدولي. على العكس تماما، فتنوع هذه التدابير يجب أن يثري عملنا المشترك على الصعيد العالمي.

وفي هذا الصدد، تؤكد باراغواي مجددا التزامها بالاتفاقيات الدولية الثلاث المتعلقة بالمخدرات، التي تعتبرها حجر الزاوية لنظام المراقبة الدولية للمخدرات. ونحن على اقتناع بأن البشر يجب أن يكونوا محور مكافحة هذه المشكلة، وبأن الغرض النهائي من الاتفاقيات هو الحفاظ على صحة الناس ورفاهها. وتكرر باراغواي، بالتالي، أن مشكلة المخدرات العالمية يجب التصدي لها في إطار مبدأ المسؤولية العامة والمشتركة، وفقا للقوانين الوطنية والقانون الدولي القابل للتطبيق، ولا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان، مع احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

وفي باراغواي، يشكل التعاون على الصعد الدولية والإقليمية ودون الإقليمية عنصرا محوريا في دعم الجهود الرامية إلى التصدي لمشكلة المخدرات بفعالية وكفاية وبطريقة متوازنة. لذلك، نعتقد أنه من الضروري مواصلة تعزيز هذا التعاون. ونعتقد أن التقدم المحرز في الوفاء بالالتزامات والإجراءات الدولية التي تتخذها الدول يجب أن يستند إلى نهج شامل، ومتعدد التخصصات، ومتوازن حيال جميع عناصر مشكلة المخدرات العالمية، وبالتالي كفالة خفض العرض والطلب على السواء. فدعونا لا نركّز على الاستراتيجيات التي ثبت أنها غير فعالة.

وفي هذا الصدد، ينبغي التركيز على العوامل الهيكلية والاجتماعية – الاقتصادية التي تستند إليها مشكلة المخدرات داخل مجتمعاتنا، ويجب علينا أن نعتمد ردودا شاملة وجامعة ومناسبة، ونشجع التنمية البديلة والمستدامة. علاوة على ذلك، لا بد لنا أن نعمل على تعزيز النظم المتعلقة بالصحة العامة، وتنفيذ نهج راسخ تجاه صحة الناس في مكافحة المخدرات، بغية كفالة احترام حقوق الإنسان للمستهلكين، وفي الوقت نفسه كفالة توفير الرعاية بكرامة ودون تمييز. وبالمثل، يجب على الدول أن تعزز استراتيجياتها لمنع الفساد المرتبط بأنشطة الاتجار بالمخدرات والجرائم ذات الصلة، وكشفه والمعاقبة عليه، مع تحسين الأدوات المستخدمة للتحقيق في غسل الأموال. من ناحية أخرى، نعتقد أن البحث العلمي بشأن القنّب يجب تشجيعه في المجالين الطبي والصناعي، ونحن منفتحون على قبول النتائج والعمل وفقا لتلك البحوث بطريقة مسؤولة.

وتدعو باراغواي الدول إلى تحليل إمكانية تنفيذ بدائل عن السجن بالنسبة إلى أولئك الذين يرتكبون جرائم بسيطة متصلة بتعاطي المخدرات وحيازتها، عند الاقتضاء، وبما يتسق مع تشريعاتها الوطنية. ففي باراغواي، المتعاطي ليس مجرما لمجرد تعاطي المخدرات؛ المتعاطون هم مواطنون يحتاجون إلى الرعاية الصحية المتخصصة. ونكرر دعمنا الثابت للجهود الرامية إلى منع استخدام عقوبة الإعدام بجميع أشكاله، ولا سيما عقوبة الاعدام تجاه الجرائم المتصلة بالمخدرات.

أخيرا، تكرر باراغواي التزامها الراسخ بمكافحة آفة المخدرات العالمية، في إطار الاتفاقيات الدولية القائمة، استنادا

إلى مبدأ المسؤولية العامة والمشتركة لجميع الدول، مع احترام سيادة كل بلد والخصائص التي يتميز بها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد تشودري نيسار علي خان، الوزير الاتحادي للشؤون الداخلية ومراقبة المخدرات في باكستان.

السيد علي خان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): إنه لمن دواعي سروري أن أخاطب هذا التجمع الرفيع المستوى أثناء مناقشته لمشكلة المخدرات العالمية. نحن نتشاطر ونقدّر وندعم القلق العالمي إزاء الآثار المدمرة للمخدرات غير المشروعة.

إن موقع باكستان الجغرافي سبّب لها تحديات متعددة الأوجه، وجعلها الضحية الرئيسية وبلد العبور لمعظم الأفيون والقنّب في العالم. ونعتقد أن ديناميات المخدرات في بلدان الإنتاج والعبور والمقصد هي ديناميات متنوعة. فما من بلدين اثنين وما من منطقتين اثنتين لهما بيئة متشابهة. لذلك، لا يوجد حل واحد يصلح للجميع .

لقد وضعت باكستان سياسة قانونية وإطارا إداريا يتصفان بالقوة والشمول من أجل مكافحة خطر المخدرات غير المشروعة. ونحن نعتز بأننا أنقذنا العالم من ١,٨٦ بليون جرعة مخدرات على مدى السنوات الثلاث الماضية. وفي العام الماضي، ضبطنا ما يزيد على ٣٤٢ طنّا من المخدرات غير المشروعة. وبوصفنا أحد كبار المساهمين في ضبط المخدرات خارج حدودنا الإقليمية، فقد ساهمنا في ضبط قرابة ٢٥ طنّا من المخدرات غير المشروعة حول العالم. وخفض الطلب على المخدرات، والعلاج، وإعادة التأهيل أمور مدرجة في أعلى قائمة أولوياتنا.

ومع الاحترام الواجب لسيادة الدول الأعضاء وحقوقها، نشعر بالقلق إزاء الاتجاهات المستجدة في بعض أجزاء من العالم صوب إضفاء الطابع القانوني على تعاطي المخدرات غير المشروعة. فمن شأن ذلك أن يزخّم الطلب على المخدرات بشكل لا داعي له، مما يؤدي إلى تأجيج سلسلة الإمداد، وتداعيات مباشرة على منطقتنا والعالم. علاوة على ذلك، إن المفاهيم ذات الصلة التي تفتقر إلى توافق الآراء، مثل الحد من الضرر وما يسمى بالنهج القائم على حقوق الإنسان، من المرجح أن تزيد المسألة تعقيدا. فلقد سعينا جميعا على مر السنين إلى بناء مجتمع خال من المخدرات، وليس إلى بناء مجتمع متسامح إزاء المخدرات.

وأحث على أن تعامَل اتفاقيات الأمم المتحدة القائمة المعنية بمراقبة المخدرات بوصفها الحافظة للمبادئ التوجيهية الأساسية من أجل إرساء نهج دولي لمكافحة المخدرات. ونحن نتوقع المزيد من التركيز على الهدف الرئيسي وبلدان المرور العابر، من حيث حشد الموارد لبناء القدرات لدى دول خط المواجهة في خوض الحرب ضد المخدرات. وينبغي لهذا الأمر أن يوازي التهديد الذي تواجهه، ويتناسب مع مساهماتها الأساسية في هذه القضية. ويتعين على المجتمع الدولي أن يفعل المزيد لمكافحة آفة المخدرات بجميع أشكاله. وأعتقد أن ذلك أمر ممكن من خلال تحسين التنسيق والتعاون في ما بين الدول الأعضاء.

وفي الختام، اسمحوا لي القول إن ما نقرر اعتماده في الأيام المقبلة سيساعد على تحديد مستقبل الجهود العالمية الرامية إلى إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات المخدرات.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد نكوسيناثي نهليكو، وزير شؤون الشرطة في جمهورية جنوب أفريقيا.

السيد نهليكو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): يشيد وفد جنوب أفريقيا بالرئيس على قيادته، وعلى الطريقة التي يدير بها أعمال هذه الدورة الاستثنائية. ونحن نتعهد بدعم هذه الدورة كي تتكلل نهايتها بالنجاح. وبالمثل، نثني على كل

من رئيس الدورة التاسعة والخمسين للجنة المخدرات، ورئيس المكتب الذي كلفته لجنة المخدرات بإجراء التحضيرات للدورة الاستثنائية، لما أظهراه من عزم ثابت إبّان التحضير لهذه المناسبة.

تنعقد الدورة الاستثنائية الثلاثون للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية عند منعطف حاسم، حيث تواجه الدول الأعضاء تحديا يتمثل في كيفية التصدي بفعالية لمكافحة مشكلة المخدرات العالمية. وتتذكر جنوب أفريقيا بأن الجمعية العامة هي التي أرست وعلى الصعيد الدولي الأساس مكافحة الاتجار بالمخدرات وما يرتبط به من مشاكل تتعلق باعتماد الاتفاقية الوحيدة للمخدرات في عام ١٩٦١. إن هدفنا الأسمى منذ بداية الحرب على المخدرات هو تعزيز صحة الجنس البشري ورفاهه. وفي الوقت نفسه، اتخذنا جميعنا تدابير لتقييد استخدام المخدرات للأغراض الطبية والعلمية.

إننا نجتمع هنا اليوم لاستعراض تنفيذ الإعلان السياسي لعام ٢٠٠٩ وخطة العمل بشأن التعاون الدولي نحو استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمكافحة مشكلة المخدرات على صعيد العالم، الأمر الذي أتاح للدول الأعضاء نهجا متوازنا ومتكاملا لمواصلة الكفاح على الصعيد الدولي ضد مشكلة المخدرات العالمية. ينبغي أن تكون الاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات بمثابة الأساس الذي يرتكز عليه عملنا في المستقبل. وفي ذلك الصدد، تغتنم جنوب أفريقيا هذه الفرصة لتؤكد من جديد التزامها بتلك الصكوك.

تدرك جنوب أفريقيا أن الاتجار بالمخدرات وتعاطيها مسألة لا تزال تبعث على القلق لدى كثير من البلدان، ولا سيما البلدان النامية. بينما أُحرز بعض التقدم في معالجة هذه الآفة، ندرك بأن الاتجار بالمخدرات والتحديات المرتبطة بها لا تزال تشكل تهديدا رئيسيا للأمن والصحة والتنمية والهياكل الاجتماعية – الاقتصادية في العديد من البلدان. وجنوب أفريقيا شأنها شأن البلدان الأخرى، اتبعت نهجا متكاملا ومتوازنا، على أساس الركائز الرئيسية الثلاث للإعلان السياسي لعام ٢٠٠٩ وخطة العمل، أي تقليص الطلب، والحد من العرض، والتعاون الدولي. وفي ذلك الصدد، أقرت جنوب أفريقيا سياسات تتعلق بإنفاذ القانون والصحة والقضاء، والمسائل الاجتماعية، واتخذت التدابير اللازمة لمعالجة الأثر السلبي للعقاقير غير المشروعة. وهذه السياسات كلها ترمي إلى الحد من إدمان المخدرات، وإساءة استعمالها بين الشباب، وارتفاع عبء المرض، وتصاعد العنف والأنشطة الإجرامية المرتبطة بالمخدرات.

إن جنوب أفريقيا إذ تتوخى الحذر في مواجهة التحديات المطروحة، اعتمدت خطة وطنية رئيسية لمكافحة المخدرات للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧ لمساعدة الحكومة على تحقيق رؤية مجتمع خال من تعاطي المخدرات، بحيث يمكن تركيز الاهتمام على تحسين نوعية حياة الجميع في جنوب أفريقيا. أما على الصعيد القاري، فنواصل بذل جهود متضافرة لتنفيذ الصكوك الإقليمية القائمة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية.

بالإضافة إلى ذلك، ترحب جنوب أفريقيا بالاجتماع الخامس والعشرين لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين مراقبة المخدرات والذي انعقد في الجزائر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، وتُوج بالحوار الروسي الأفريقي الثاني لمكافحة المخدرات الذي انعقد في دربان في آذار/مارس ٢٠١٦، وشدد الحوار على الحاجة إلى معالجة مشكلة المخدرات العالمية بتنفيذ نهج شامل ومتوازن ومتعدد التخصصات يهدف إلى خفض العرض والطلب على المخدرات وما يترتب على ذلك من آثار، فضلا عن إعادة تأهيل متعاطي المخدرات وإدماجهم في المجتمع وتنفيذ برامج تنمية بديلة.

أما وقد دنو الموعد المستهدف للإعلان السياسي وخطة العمل لعام ٢٠٠٩، فترى جنوب أفريقيا أنه ينبغي أن تكون

المساعدة المالية والتقنية جزءا لا يتجزأ من الجهود التعاونية الإقليمية والدولية. وسوف تساعدنا في تحقيق الغايات والأهداف المنصوص عليها في الإعلان السياسي وخطة العمل. ولذلك، يدعو وفد بلدي إلى اتخاذ تدابير فعالة وحاسمة للتصدي للإنتاج غير المشروع للمخدرات والاتجار بها. وذلك لأن الاتجار بالمخدرات والتحديات المرتبطة به تقوض السلامة والأمن الوطنيين وتهدد بعكس مسار المكاسب الاجتماعية والاقتصادية التي حققناها بوصفنا ديمقراطية فتية. وفي ذلك السياق بالذات، لا تزال جنوب أفريقيا واثقة بأن بوسعنا جميعا تحقيق مجتمع خال من تعاطي المخدرات.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد جوزيف نكيسيري، الأمين العام لمجلس الوزراء وزير الأمن الداخلي وتنسيق الحكومة الوطنية في كينيا.

السيد نكيسيري (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): ترحب حكومة كينيا بعقد هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية. ونشيد بلجنة المخدرات، والمجلس المكلف من اللجنة بإجراء التحضيرات للدورة الاستثنائية وبالأمانة العامة على ما قامت به من عمل للتحضير لهذه الدورة الاستثنائية.

وتؤيد كينيا موقف المجموعة الأفريقية الذي سيعبر عنه ممثل السودان في وقت لاحق.

ويلاحظ وفد بلدي أن زراعة المخدرات غير المشروعة والاتجار بها وتعاطيها لا تزال تجر أثارا صحية واجتماعية واقتصادية على الناس، مما يقوض الأمن والتنمية للأمم. ونتيجة لذلك، تؤكد حكومة كينيا من جديد التزامها بتنفيذ أحكام الاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات التي تشكل أساس الاستراتيجية العالمية لمراقبة المخدرات. إن كينيا إذ تفعل ذلك، تعكف على وضع سياسات وسن تشريعات وطنية لتوطيد أحكام تلك المعاهدات وتنفيذها على الصعيد الوطني.

إن وفد بلدي مقتنع بأن الهدف العام لمراقبة المخدرات ينبغي أن يتمثل في القضاء على توفر واستخدام العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية غير المشروعة من خلال تدخلات قائمة على الأدلة بشأن خفض الطلب على المخدرات، وخفض عرض المخدرات ومكافحة غسل الأموال وتشجيع التعاون القضائي الدولي فيما بين الدول لمعالجة المسائل الشاملة الأخرى، بما في ذلك المخدرات وحقوق الإنسان والتنمية البديلة وحماية السكان المستضعفين.

أحرزت كينيا تقدما كبيرا في مكافحة تعاطي المخدرات والتخفيف من حدتها، وقد صدقت على الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات. وفي عام ٢٠١٥، نقّحت كينيا قانونها المتعلق بالمخدرات والمؤثرات العقلية الذي يحدد الإطار القانوني لمراقبة المخدرات. وفي إطار جهودها الرامية إلى مكافحة غسل الأموال، أنشأت كينيا مركزا للإبلاغ المالي يحدد العائدات المتأتية من جريمة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأت كينيا الوكالة الوطنية لتنسيق استراتيجية لمراقبة المخدرات في البلد لدمج جهود جميع أصحاب المصلحة من خلال تنفيذ السياسة الوطنية للبلد بشأن المخدرات.

وعلاوة على ذلك، تلقى الحرب على المخدرات الدعم السياسي من فخامة رئيس جمهورية كينيا الذي يتصدر الصفوف في تلك الحرب. وفي عام ٢٠١٥، أمر الرئيس بتدمير السفن المحملة بالمخدرات غير المشروعة التي تم احتجازها على الساحل الكيني. إن ذلك لا يردع الاتجار غير المشروع بالمخدرات في البلد فحسب، وإنما يبعث أيضا برسالة قوية إلى العالم مفادها أن كينيا عازمة على أن تكون دولة خالية من المخدرات.

إن الحرب على المخدرات لها تكلفة باهظة، وكينيا تواجه تحديات خطيرة بسبب حدودها السهلة الاختراق والتي تُستخدم في تدفق الأسلحة الصغيرة والاتجار بالبشر، فضلا

عن الاتجار بالمخدرات. كما يعتقد، فتلك الجرائم تسير جنبا إلى جنب مع غسل الأموال المستخدمة لتمويل الجماعات الإرهابية، مثل حركة الشباب وتنظيم القاعدة. وفي السنوات الأخيرة، عانت كينيا من هجمات إرهابية كبيرة، مما يجعل الحد من الاتجار غير المشروع بالمخدرات وغسل الأموال من الشواغل ذات الأولوية بالنسبة لبلدنا.

نحض الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها على تعزيز المساعدة المقدمة للبلدان النامية مثل كينيا في مجال بناء القدرات والتدريب. كذلك نهيب بالبلدان المتقدمة النمو والوكالات المانحة زيادة تمويلها، لا سيما لبلدان المرور العابر، بحيث نتمكن من سد دروب المخدرات. ويمكننا تحقيق هذا الهدف إذا فعلنا ذلك معا؛ إذ أن التعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي أمر أساسي.

إن وفد بلدي مقتنع بأن هذه الدورة الاستثنائية تمثل خطوة حاسمة في الاستراتيجية العالمية لمكافحة المخدرات، لأنها تتيح فرصة لتدارس النجاحات والتحديات والفرص في السعي إلى الوصول إلى عالم خال من تعاطي المخدرات. ومن ثم نرغب في أن تبرز هذه الدورة التزام الدول الأعضاء بالتصدي لمشكلة المخدرات العالمية، وتعزيز التعاون الدولي وتقديم الدعم للبلدان النامية، والأهم من ذلك، بث الأمل في نفوس آلاف الناس في جميع أنحاء العالم الذين يقعون ضحايا تعاطي المخدرات، والزراعة غير المشروعة للمخدرات والاتجار غير المشروع بها وغسل الأموال.

في الختام، أؤكد للجمعية العامة دعم ومشاركة وفد بلدي ودعم جمهورية كينيا في مجال مكافحة المخدرات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد سراج الدين أصلوف، وزير خارجية طاجيكستان.

السيد أصلوف (طاجيكستان) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم اليوم في الدورة الاستثنائية الثلاثين للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية، إذ أن انعقادها لا يتيح الفرصة فقط لاستعراض تنفيذ الإعلان السياسي وخطة العمل لعام ٢٠٠٩، بل أيضا لوضع تدابير جديدة وفعالة لمكافحة تلك الآفة.

إن مشاكل توزيع المخدرات والاتجار بها تستأثر بأهمية كبيرة على الصعيد الوطني في جميع مناطق العالم تقريبا، وقد تجاوزت المجالات الاجتماعية والجنائية. إن مكافحة الاتجار بالمخدرات وتعاطيها جزء من مكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب الدولي والتطرف، ويجري الاضطلاع بها من خلال تنفيذ شتى السياسات الخارجية والتدابير الاقتصادية، والقانونية، والتنظيمية، والتقنية، والعملياتية، والوقائية وغيرها من التدابير. وفي مجال المصالح المشتركة، تضطلع دول آسيا الوسطى بأنشطة منسقة من خلال الإدارات المتخصصة لتنسيق شؤون مراقبة المخدرات.

إن جمهورية طاجيكستان، شأنها شأن الدول الأخرى في المنطقة التي تشترك في الحدود مع أفغانستان، تتحمل عبئا كبيرا في مكافحة الاتجار بالمخدرات. من هنا، تولي طاجيكستان اهتماما خاصا لتعزيز وتطوير التعاون الدولي. وتسعى إلى تعزيز المبادرات الرامية إلى القيام بأعمال مشتركة ومنسقة من جانب جميع البلدان المهتمة والمنظمات الدولية.

من الضروري الاستمرار في تعزيز المساعدة الاجتماعية والاقتصادية للشعب الأفغاني من أجل معالجة المسائل المتعلقة بالعمالة والانتعاش الاقتصادي. إن المسائل الأمنية في منطقتنا مرتبطة ارتباطا لا انفكاك منه بمسائل مكافحة الإرهاب والتطرف، ويغذيها أيضا الدخل المتأتي من إنتاج المخدرات.

في الفترة من عام ١٩٩٦ إلى عام ٢٠١٢، نفذت حكومة طاجيكستان أربعة برامج وطنية لمراقبة المخدرات. ومن بين

الخطوات الهامة المتخذة في تنفيذ سياسة مكافحة المخدرات في طاجيكستان الموافقة على المرسوم الرئاسي المعنون ”استراتيجية وطنية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات في جمهورية طاجيكستان للفترة ٢٠١٣-٢٠٢٠“، والهدف الرئيسي منه الحد بدرجة كبيرة من التوزيع غير المشروع للعقاقير المخدرة والاستخدام غير الطبي لها وخفض درجة تأثير الاتجار غير المشروع على الصحة، والسلامة، والمجتمع، والأمن، والدولة وتوسيع نطاق التعاون الدولي.

في الفترة من ١٩٩٦ إلى ٢٠١٢، ضُبط في أراضي طاجيكستان أكثر من ١١٣ طنا من المخدرات، بما في ذلك ٣٤ طنا من الهيروين و ٣٨ طنا من الأفيون. وفي عام ٢٠١٥ وحده، صادرت وكالات إنفاذ القانون في طاجيكستان نحو خمسة أطنان من المخدرات. إن التدابير التي اتخذتها حكومة جمهورية طاجيكستان مكّنت من تقليص عدد الجرائم المسجلة والمتصلة بالمخدرات في البلد.

نتيجة للتدابير التي اعتمدتها حكومة طاجيكستان، بدعم من البلدان المانحة والمنظمات الدولية، بما فيها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، حقق بلدنا بعض النجاحات في ميدان مراقبة المخدرات، وأقام تعاونا وثيقا مع هذه البلدان المهتمة مثل الاتحاد الروسي والولايات المتحدة والصين وأفغانستان وبلدان أخرى.

في الختام، أود أن أؤكد أن التعاون الدولي في المسائل المتعلقة بمراقبة المخدرات سيظل إحدى المهام ذات الأولوية بالنسبة لحكومة طاجيكستان.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد روي جورج كارنيرو مانغييرا، وزير العدل وحقوق الإنسان في أنغولا.

السيد مانغييرا (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): في هذه المناسبة، تعرب أنغولا عن تأييدها وتقديرها للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، ولا سيما مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بوصفه كيان الأمم المتحدة الرائد في ميدان معالجة ومكافحة مشكلة المخدرات العالمية.

وترحب أنغولا باعتماد الوثيقة الختامية النهائية لهذه الدورة الاستثنائية المعنونة ”التزامنا المشترك بالتصدِّي لمشكلة المخدِّرات العالمية ومواجهتها على نحو فعّال“ (القرار د ا-١/٣٠، المرفق) وهذا الصك يوفر زخما جديدا للتعاون الرامي إلى التصدي لمشكلة المخدرات. وبغية تحقيق تنفيذ هذا القرار في جميع أنحاء العالم، سيصبح من الضروري إرساء وتعزيز التعاون المحدد الأهداف مع البلدان الأخرى والمنظمات الإقليمية والدولية.

في عالم اليوم، لا تزال الحالة صعبة ومعقدة فيما يتعلق بالمخدرات، مما يحتم على الدول الأعضاء التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تنفيذ نظام قوي وفعّال يهدف إلى التصدي للتهديدات التي تشكلها المؤثرات العقلية الجديدة على الصعيد العالمي. وسيكون من المناسب العمل على حشد الجهود الرامية إلى تعزيز القدرة على إدراج المواد الخطرة في جدول الأعمال الدولي بالتعاون بنفس الوقت مع منظمة الصحة العالمية.

ثمة مشكلة أخرى ألا وهي ظهور الإنترنت الذي يعتبر السوق الإلكتروني للمخدرات. يتعين على المجتمع الدولي الأخذ بنهج استباقي لمعالجة هذا الجانب من مشكلة المخدرات بالتعاون مع أجهزة الضابطة العدلية، والأوساط الصناعية، والمجتمع المدني والشركاء الآخرين من أجل إيجاد سبُل فعّالة لمنع الاتجار بالمخدرات عبر الإنترنت.

أما فيما يتعلق بالأمن الدولي، فإن سوق المخدرات أكثر الأسواق دينامية من بين الأسواق الإجرامية. إذ أن إنتاج المخدرات والاتجار بها لا يزال من بين أكثر الأنشطة الإجرامية

إدرارا للربح بالنسبة لعصابات الجريمة المنظمة على صعيد العالم، وترتبط ارتباطا وثيقا بالإرهاب. وفي هذا الصدد، يود الوفد الأنغولي أن يبدي الملاحظات التالية:

أولا، يجب علينا أن نحمي السلطة العامة للنظام الحالي لمراقبة المخدرات، وبما أن القضاء على آفة المخدرات مسؤولية مشتركة للبشرية، ينبغي أن تظل الاتفاقيات الدولية الثلاث المتعلقة بمراقبة المخدرات والإعلان السياسي وخطة العمل لعام ٢٠٠٩ المبادئ التوجيهية الرئيسية التي نهتدي بها.

ويمكن تحديدا استخدام إمكانات الاتفاقيات الثلاث بشكل أفضل، مع الاحترام الكامل لمقاصدها، وينبغي أن نقوم بعمل أفضل لتنفيذ مبادئ المسؤولية العامة المشتركة واتباع نهج شامل ومتكامل ومتوازن على النحو المحدد في الإعلان السياسي وخطة العمل، للتوصل إلى أقصى درجة من توافق الآراء الدولي.

ثانيا، علت في السنوات الأخيرة الأصوات الداعية إلى السماح القانوني باستعمال المخدرات والتي تثير أسئلة حول اتفاقيات الأمم المتحدة الثلاث وغيرها من الآليات الدولية القائمة لمراقبة المخدرات. وهذا أمر غير موات للتطور السليم للآليات الدولية لمراقبة المخدرات. ويجب أن ندرك تماما الآثار الضارة للغاية للمخدرات على الصحة البدنية والعقلية للإنسان، ويجب أن نقاوم السماح القانوني باستعمال المخدرات مع مراعاة اتباع نهج مركز حيال الصحة والتعليم والإرشاد وإعادة الإدماج.

ثالثاً، بدأنا في هذا العام العمل الهام لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠). وسيتطلب ذلك شراكة جماعية والتزاما قويا. ولا يمكننا أن نحقق أهداف التنمية المستدامة دون قيام تعاون شجاع وجريء بين الدول الأعضاء والأمم المتحدة. وفيما يتعلق بتنفيذ الإعلان السياسي وخطة العمل المعتمدين في عام ٢٠٠٩، وكذلك تنفيذ الاتفاقيات الثلاث المتعلقة بالمخدرات، اعتمدت أنغولا تشريعات محلية للتصدي لمشكلة المخدرات وقد أنشأت مؤسسات يمكنها أن تدير السياسة العامة للتصدي لتلك الظاهرة. إن مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات وتعاطيها جزء من أولويات الحكومة وبرنامجها للفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٧. وقد وضعت الحكومة الأنغولية برنامجا لمكافحة المخدرات بالشراكة مع اللجنة الوزارية المشتركة المعنية بمكافحة إساءة استعمال المخدرات.

وتمثل الوثيقة التي اعتمدت نتيجة لذلك التعاون خطوة صوب تنفيذ خطة عمل عام ٢٠٠٩. وهي تشمل تدابير من بينها ما يلي: الحد من العرض، وهو ما يشتمل على تنفيذ نظام أسرع وأكثر فعالية لمكافحة التهديدات في ذلك الصدد؛ وخفض الطلب وهو ما يشتمل على إعادة تنشيط سياسات الوقاية من تعاطي المخدرات؛ والتعاون الدولي، باعتباره هدفا منصوصا عليه في الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات، من خلال تبني موقف قوي في المحافل الدولية ومع البلدان الشريكة. وتؤكد أنغولا من جديد التزامها المستمر باعتماد التدابير التشريعية والإدارية والسياسية بما يتماشى مع الصكوك الدولية لمكافحة المخدرات لكي نتمكن معا من مكافحة هذه الآفة على الصعيد العالمي.

وختاما، فإن أنغولا تؤمن بأن هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات في العالم تمثل معلما هاما لتنفيذ السياسات الرامية إلى مكافحة ظاهرة تؤثر على حياة الملايين من الأشخاص في جميع أنحاء العالم. وندعو إلى وضع سياسة دولية لمكافحة المخدرات، تركز بقدر أكبر على الجوانب الإنسانية للمشكلة وعلى الصحة العامة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٥٥.